

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية
قسم العقيدة والفلسفة

مدخل إلى علم المنطق القديم

دكتورة
منى إبراهيم أبو شادي

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله وكفى • والصلاة والسلام على خير من اصطفى سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين
وعلى كل من اهتدى بهديه واتبع سنته إلى أن يقوم الناس لرب
العالمين • وبعد

فهنا مدخل موجز لعلم المنطق القديم تناولت فيه أحد مباحث
علم المنطق " التصورات " وذلك بأسلوب سهل يمكن الطلاب
من التحصيل والاستيعاب •

والله من وراء القصد يقول الحق وهو يهدي السبيل •

منى إبراهيم أبو شادي

مقدمة لدراسة علم المنطق

أصل كلمة منطق :

كلمة منطق مأخوذة من النطق وهو الكلام يقال فلان نطق بمعنى تكلم . كما يقال فلان منطيق إذا كان يجيد صناعة الكلام فهو لم يستعمل في اللغة العربية إلا للدلالة على معنى الكلام الذي هو ضد الصمت ، ولما لم يكن ذلك شاملاً للمتطق بمعنى الآلة التي تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر فقد حاول المناطقة التوسع في معنى الكلمة لتشمل النطق مطلقاً ومن ثم أطلقوها على :

- ١- النطق الظاهري ويعنون به الكلام .
 - ٢- النطق الباطني ويعنون به التعقل وإدراك المعقولات والبرهنة والاستدلال ، فهو بهذا قد شملت علم المنطق الذي يتعلق بالتفكير ويضع قواعد لعصمة الذهن عن الخطأ في التفكير .
- ويقابل كلمة منطق في اللغة العربية كلمة " لوجوس " في اللغة

اليونانية وفي الإنجليزية Logic
وفي الفرنسية Logique

نشأة علم المنطق وتطوره :

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وميزه بالفكر والعقل وخصه بأدراك المعقولات وانتزاعها من المحسوسات وانتزاع بعض المعقولات من بعض ، ومن ثمّ منّ الله عليه بقوله (خلق الإنسان . علمه البيان)^(١) ولقد كرم الله تعالى الإنسان بالعقل وفضله على سائر مخلوقاته ، فالعقل مناط التكليف والحساب والعقاب لذا كرمه به . قال-تعالى:- (ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً)^(٢)

والمنطق هو العلم بالقواعد التي تعصم مراعاتها العقل عن الخطأ في الفكر ، فهذه القواعد موجودة في العقل بالغمريّة قبل استعمال الناس لقوانين المنطق في تفكيرهم وقبل أن يدون هذا العلم وتفرد له كتب بعينها يطلق عليها كتب المنطق ، ولا أدل على أن قواعد هذا العلم مركوزة في الطباع من أن إبليس قد استعملها في بدء الخليقة إثباتاً لدعواه أنه خير من آدم لثلا يسجد له حينما أمره بالسجود فقال فيها حكاه عنه القرآن الكريم (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين)^(٣)

(١) الآيتان (٤٣) من سورة الرحمن .

(٢) جزء الآية (٧٠) من سورة الإسراء .

(٣) جزء الآية (٧٦) من سورة ص

فهذا قياس من الشكل الأول حذفته المقدمة الثانية للعلم
بها وهيته هكذا (أنا مخلوق من النار وآدم مخلوق من الطين
وكل مخلوق من النار خير من المخلوق من الطين إذن أنا خير من
آدم وهذا قياس خطأ إذ الفضل عند الله يكون بحسن العمل
لا بشرف الأصل .

كما استعمل إبراهيم - عليه السلام - هذه القواعد في قوله
تعالى حكاية عنه (فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما
أقل قال لا أحب الآفلين)^(١) فهذا أيضا قياس من الشكل الأول حذفته
مقدمته الأولى استغناء عنها بلزوم الثانية وهي قوله (لا أحب الآفلين)
وهيته هكذا " هذا الكوكب متغير وكل متغير لا يكون ربا . إذن هذا
ليس ربا . وقيل إنه من الشكل الثاني وهيته " القمر آفل وربي
ليس بآفل إذن فالقمر ليس بربي . وهذا قياس صحيح يثبت دعواه
أن هذا الكوكب ليس ربا فالعقل السليم يستخدم الأساليب المنطقية
قبل أن يدون علم المنطق ، وحيث إن القواعد المنطقية موجودة
في العقل بالغمريزة فقد وجد كثير من العقلاء لا يعرفون علم المنطق
ومع ذلك كانت أفكارهم مستقيمة وهذا يرجع إلى أن غرائزهم كانت سليمة
لم تفسد بالمؤثرات الخارجية التي تحيط بالغرائز ولما كان هؤلاء

(١) الآية (٧٦) من سورة الأنعام .

قلة في المجتمعات كانت الحاجة ماسة إلى تدوين هذه القواعد لتكون علماً يدرس فينتفع به راسته عصمة للذهن من الخطأ في الفكر .

والمنطق من العلوم القديمة التي يرجع تاريخها إلى ما قبل ميلاد المسيح عليه السلام-بزمن طويل ، وأول من اشتغل به فلاسفة اليونان وذلك عند ما قدم إلى أثينا عاصمة اليونان قوم ——— مستعمرات الدولة اليونانية كانوا يلقبون بالسوفسطائيين ظهروا في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد ويشوا أفكارهم السيئة وكانوا يتلاعبون بالألفاظ ويبعدونها عن معانيها المرادة ، وكان أشهرهم بروتاجوراس الذي قال : إن الإنسان مقياس الأشياء جميعها وأن الحواس هي مصدر المعرفة وكادت تعاليم السوفسطائيين تهوى بالمجتمع اليوناني لولا أن هيا الله للأثينيين " سقراط " فحاول جاهدا القضاء على ما يشبه هو " لا " في نفوس اليونانيين وقد اشتغل باستنتاج القواعد من الأسئلة واستخدم منهج الحوار والمناقشة معتمداً في منهجه هذا على مرحلتين هما " التهكم والتولييد " كما أنه قام بوضع دلالات للألفاظ هي التي عرفت فيما بعد باسم التعريف أو القول الشارح وهو الذي يوصل إلى المجهول التصوري أحد قسمي علم المنطق .

ثم جاء بعد "سقراط" تلميذه "أفلاطون" فأيد آراء أستاذه
وهاجم السوفسطائيين ووضح أن قصور المعرفة على الحواس يسودى
إلى نتيجة حتمية هي استحالة التعليم والحوار ويطلان البراهيين
ذلك أنه إذا كان كل إدراك حسى حقا كما زعم
السوفسطائيون للزم أن يكون مستوى إدراك الطفل واحدا
مع إدراك معلمه لأن كليهما يحس الحقيقة وإذا كان الأمر
كذلك فإنه يستحيل على أى معلم أن يعلم شيئا لتلاميذه
كما أبطل أفلاطون هذا الزعم وهو كون الحواس مقياسا
للإدراك لأنه لو كان الأمر كذلك لاشتراك الحيوان مع
الإنسان فى هذا الإدراك ، بل كان إدراك الحيوان أقوى وأشد
من إدراك الإنسان من حيث أن حواس بعض الحيوانات
أقوى من الإنسان وهكذا .

وقد اهتمت أفلاطون من خلال مناقشاته إلى ما يسمى
بالقسم المنطقية التى تجعل العقل قادرا على تصور الأشياء
على حقيقتها وهذه القسم تبدأ من الأعم وهو الجنس فتستخرج
منه أنواعه حتى تنزل إلى البسيط منها وهو الأخص .

ثم جاء بعد ذلك "أرسطو" ففارق أستاذة أفلاطون ووضع أسس علم المنطق وهدب مباحثه ورتب مسائله وفصوله ، والمناطق رغم اشتغالهم بالمنطق إلا أنهم لم يزدوا على ما كتبه أرسطو إلا القليل ولهذا اشتهر أرسطو طاليس بأنه الواضح الحقيقى لعلم المنطق كما سمي بالمعلم الأول .

يقول ابن خلدون فى مقدمته وهو يشير إلى وضع علم المنطق " . . . تكلم فيه الأقدمون أول ما تكلموا به جملا جملا ومفترقا ، ولم تهذب طرقه ولم تجمع مسائله حتى ظهر أرسطو فى اليونان فهذب مباحثه ورتب مسائله وفصوله وجعله أول العلوم الحكيمية وفاتحتها ولذا لك يسمى بالمعلم الأول وكتابه المخصوص بالمنطق يسمى "النسـمـ" وهو يشتمل على ثمانية كتب : أربعة منها فى صور القياس وأربعة فى مبادئه (١) .

وبعد موت "أرسطو" وقفت الأبحاث المنطقية عند هذا الحد وذلك لضعف الاشتغال بالفلسفة ولاسيما بعد استيلاء الروم على بلاد اليونان ثم جاء فى القرن الثالث بعد الميلاد فرغوريوس الصوري فوضع مقدمة للمقولات سماها المدخل إلى كتاب المنطق وهى الكليات الخمس المعروفة بإيساغوجى .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٦٢ .

وظل الحال هكذا حتى ظهر الإسلام وجاء العصر الذهبي للتأليف والتدوين وهو عصر الدولة العباسية فترجم عبد الله بن المقفع كتب أرسطو في زمن أبي جعفر المنصور من اللغة اليونانية إلى العربية ، وقد نقل المنطق مختلطا بمسائل الفلسفة اليونانية فيما وراء الطبيعة وتأثرا بأسلوب اللغة اليونانية في طرق التعريف والقياس ، ولهذا اختلف المسلمون في شأن الاشتغال به فرأى فريق أنه يحرم الاشتغال به لأنه مقدمة للفلسفة والفلسفة كفر ومقدمة الكفر كفر ، ورأى فريق آخر وجوب الاشتغال به وبغيره من الفلسفة اليونانية ويمثل هذا الفريق فلاسفة الإسلام كالكندي والفارابي وابن سينا وغيرهم .

هذا ولقد أنكره كثير من الأدباء والشعراء حتى قال البحتري في التيهكم بعلم المنطق وأصحابه :

كلفتمونا حدود منطقكم . . . والشعر يغني عن صدقه كذبه
ولم يكن ذو الفروج يلهج بال . . . منطق ما نوعه وما سببه
والشعر لمح تكفي إشارته . . . وليس بالهذر طولت خطبه
والحقيقة أن المنطق علم عقلي لا يختلف من شخص لآخر كما لا يختلف باختلاف اللغات ، فقد كان العرب في الجاهلية قبل

الإسلام لا يعرفون شيئاً عن علم المنطق ومع هذا فقد وجدت بعض قواعد في أشعارهم وحكمهم وأمثالهم مع خلاف بسيط عن القواعد المنطقية المعروفة وهذا يدخل فيما يسمى بالمنطق الغريب من ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده . فلم يبق إلا صورة اللحم والدم
فهذا تعريف للإنسان بأنه ذو فكر وذو بسان والأول فصل
مقوم له ، والثاني خاصة من خواصه ، والتعريف المنطقي لا يجمع
بين الفصل والخاصة وإنما يجمع بين الجنس والفصل أو بين
الجنس والخاصة .

هذا ولقد اعتنى الغربيون بعلم المنطق عناية كبيرة وخاصة
بالاستنباط الذي يعتمد على طريقته في كسب المطالب العلمية
ووضع قواعد العلوم ومن لهم الفضل في ذلك " روجريوكون " ،
فرنسيس بيكون ، وإسحق نيوتن ، وجون استيوارت مل .

تعريف علم المنطق :

كلمة منطق فى اللغة تطلق على ثلاثة معان :

١- الإدراك الكلى .

٢- القوة العاقلة التى هى محل ذلك الإدراك .

٣- التلفظ الذى يظهر هذه المعانى ويبرزها .

أما تعريفه فى اصطلاح المناطق فنجد أن :

- أرسطو عرفه بأنه " التحليل "

وان ابن سينا عرفه بأنه " الصناعة النظرية التى تعرفنا من أى
الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حدا والقياس
الذى يسمى بالحقيقة برهاناً " .

- وعرفه الغزالي بأنه " معيار العلم "

- وعرفه توما الإكوينى بأنه " الفن الذى يقودنا بنظام وسهولة
و بدون خطأ إلى عمليات العقل الاستدلالية " .

وهذه التعريفات تعتبر تعريفات للمنطق من جهة الغاية

والثمرة وهناك من الباحثين المعاصرين من عرفه بتعريفين باعتبارين
مختلفين أحدهما : باعتبار النظر إلى موضوعه والآخر باعتبار النظر
إلى فائدته وثمرته وفيما يلى سوف نتناول كلا من التعريفين :

أولاً : تعريف علم المتطق باعتبار موضوعه :

هو علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنشأها وتوصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي .

شرح التعريف :

- " علم " أى مطلق الإدراك سواء أكان على وجه الجزم أو على وجه الظن أو على الشك أو على وجه الوهم .
- الجزم هو إدراك النسبة الخبرية دون تردد بين الثبوت أو النفي بمعنى أن إدراكها يكون على وجه الثبوت أو النفي .
- الظن هو إدراك الطرف الراجح .
- الشك هو إدراك النسبة الخبرية مترددة بين الثبوت والنفي على حد سواء .
- الوهم هو إدراك الطرف المرجوح .
- ويعرف الإدراك بأنه الصورة الحاصلة في الذهن .
- ويعرف بعضهم العلم بأنه القواعد الكلية .
- " المعلومات التصورية " هي إدراك الأشياء الخالية من الحكم مثل إدراك معنى كلمة "إنسان" وغير ذلك ، وسوف نذكر هذا بالتفصيل عند الحديث عن العلم الحادث .

"المعلومات التصديقية" هي إدراك النسبة الخبرية على وجه
الجزم أو الظن مثل إدراك أن محمدا فاهم على وجه اليقين أو على
وجه الجزم .

"المجهول التصوري" مثل الإنسان ، الفاعل ، المثلث قبل
تعريفها إذ هي مجهولات تصورية .

"المعلوم التصوري" مثل التعريف أو القول الشارح .

فتعريف الإنسان بأنه "حيوان ناطق" والفاعل بأنه "اسم مرفوع
تقدمه فعل أو شبهه" والمثلث بأنه "سطح مستو محاط بثلاثة أضلاع"
معلومات تصورية وموصلة إلى المجهولات التصورية السابقة .

"فحيوان ناطق" معلوم تصوري موصل إلى المجهول التصوري
وهو "الإنسان" قبل تعريفه .

"واسم مرفوع تقدمه فعل أو شبهه معلوم تصوري موصل إلى مجهول
تصوري هو" الفاعل "قبل تعريفه وهكذا .

"المجهول التصديقي" مثل العالم حادث

"المعلوم التصديقي" هو القيا مرسومته في هذا المثال : "العالم
متغير وكل متغير حادث بحذف ، الحد الأوسط المكرر فتكون النتيجة
العالم حادث .

فالعالم متغير وكل متغير حادث معلوم تصديقي وموصل إلى
مجهول تصديقي وهو العالم متغير والطريق إلى معرفة المجهول
التصديقي هو القياس .

إخراج المحترقات :

" علم " جنس في التعريف يشمل جميع العلوم
" يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل
إلى مجهول تصوري أو تصديقي " قيد في التعريف تخرج به بقية
العلوم ماعدا المنطق .

تعريف علم المنطق باعتبار فائدته وثمرته :

هو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر .

شرح التعريف :

" قانون " أي قواعد كلية .
" تعصم " أي تحفظ .
" مراعاته " ملاحظته والعمل به .
" الذهن " أي العقل
" الخطأ " ضد الصواب
" الفكر " أي النظر وهو ترتيب أمور معلومة يتوصل بها إلى مجهول
تصوري أو تصديقي .

موضوع علم المنطق :

هو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي .

الغرض من دراسة علم المنطق :

هو عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر ، فكما أن النحو يحصم اللسان عن الخطأ في القول فكذلك المنطق يحصم الذهن عن الخطأ في ترتيب المعلومات ، وتمثل عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر في عدة نقاط أهمها :

- ١- يضع القوانين العامة التي تهدي الفكر الإنساني إلى الصواب .
- ٢- يبين لنا مواطن الزلل في التفكير فنتمكن بواسطته من معرفة الصواب من الخطأ ومواطن الخطأ وأسبابه .
- ٣- يربس في الإنسان ملكة النقد والتحليل والحكم الصحيح ، وهذا يخرس في النفوس العادات الذهنية السلبية في النقد والملاحظة والحكم والبرهنة .
- ٤- يعرف الإنسان طريق المغالطات التي يمتثلها المضللون في مجادلاتهم للحق وصولاً إلى الباطل الذي يهدون إلى الوصول إليه فيرى بقواعد زورهم وزيفهم .

٥- ينمى الفكر الإنسانى ويقويه بالتدريج ومزاولة البحث فى طسرق
الاستنباط والاستدلال .

وإليك بعض نصوص تبين الثمرة والفائدة المرجوة من دراسة علم
المنطق :

يقول صاحب البصائر النصيرية : " فإذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للكثير
فى مبدأ الأمر إلى حق وباطل وتصرفاتهم فيها إلى صحيح وفاسد
دعت الحاجة إلى إعداد قانون صناعى عاصم للذهن من الزلل مميّز
لصواب الرأى عن الخطأ فى العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة
على صحتة وهذا هو المنطق ^(١) .

ويقول ابن سينا " ونسبناها - أى صناعة المنطق - إلى الرواية
كنسبة النحو إلى الكلام ، والعروض إلى الشعر لكن الفطرة السليمة
والذوق السليم ربما أغنيا عن تعليم النحو والعروض وليس شئ من
الفطرة الإنسانية يغيث فى استعمال الرواية عن التقدم بإعداد هذه
الآلة إلا أن يكون إنساناً مؤيداً من عند الله " .

(١) زين الدين عمر بن سهلان السادى ص ٥ تحقيق الإمام
محمد عبد .

فضل علم المنطق :

علم المنطق يفوق غيره من العلوم من حيث كونه عام النفع بالنسبة للعلوم كلها لأنه يبحث في كل علم تصوري أو تصديقي إذ إن المنطق يبحث في جميع الصور العامة للتفكير التي تجب مراعاتها عند اشتغال المرء بالنظر والتعقل ليصل إلى نتائج صحيحة ولما كان هذا شأنه كان أهم العلوم جميعها نفعا لاحتياج كل علم إلى مساعدته إذ كل علم يبحث في طائفة معينة من المسائل التي تتكون منها دائرته المعلومات والتي يجب أن تكون مطابقة للقوانين المنطقية حتى تكون صحيحة ، لذلك سمى المنطق معيار العلوم وميزان العلوم .

الأسماء التي تطلق على علم المنطق :

كثرة الأسماء تدل على شرف المسمى ، لذلك فإن علم المنطق نظرا لأهميته وضرورته أطلقت عليه أسماء كثيرة منها على سبيل المثال معيار العلوم ، ميزان العلوم ، علم الاستدلال ، قانون الفكر ، خادم العلوم .

حكم الاشتغال بعلم المنطق :

لقد عبر صاحب السلم عن ذلك بالنظم فقال :

والخلف في جواز الاشتغال .°. به على ثلاثة أقوال
فابن الصلاح والنواوي حرما .°. وقال قوم ينبغي أن يعلموا
والقولة المشهورة الصحيحة .°. جوازه لسالم القريحة
ممارس السنة والكتاب .°. ليهتدي به إلى الصواب

يقسم العلماء كتب المنطق بالنسبة لحكم الاشتغال به إلى قسمين
وذلك حسب اشتغالها على آراء الفلاسفة أو عدم اشتغالها :
فإذا كانت كتب علم المنطق خالية من آراء الفلاسفة التي ضلوا بسببها
فإنه يجوز الاشتغال به بل إن تعلمه يكون فرض كفاية وذلك لأنه
يرد الشبه عن التوحيد والعقائد ورد الشبه عن علم التوحيد والعقائد
فرض كفاية .

أما إذا كانت كتب علم المنطق مشتملة على آراء الفلاسفة ، فإن
حكم الاشتغال به محل خلاف بين العلماء .°° ويستطيع أن نحصر هذا
الخلاف فيما يلي :

١- الحرمة لأنه يخشى على المشتغل به أن تتمكن من قلبه بعض
العقائد الزائفة فيضل كما ضلوا وينسب هذا القول لابن الصلاح
والنواوي .

٢- الاستحباب وينسب هذا القول إلى الإمام الغزالي حتى روى عنه

أنه قال : " من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه " أى الوثوق التام .

٣- التفصيل بين المشتغل به العارف بالكتاب والسنة الذكى وبين

الجاهل بهما أو البليد .

فإذا كان المشتغل بعلم المنطق ذكياً متكاملاً من الكتاب والسنة

فإنه يجوز له الاشتغال به إذ لا يخشى عليه من العقائد الفاسدة

لأنه حصن عقيدته بذكائه ومزاولته الكتاب والسنة . أما إذا كان بليداً

أو ذكياً غير متكاملاً من الكتاب والسنة فإنه لا يجوز له الاشتغال بعلم

المنطق إذ يخشى عليه حينئذ أن يضل كما ضلوا ، والمختار هو

الرأى الأخير .

هل المنطق علم أو فن ؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل لابد من أن نعرف المراد من

العلم أو الفن .

المراد من العلم البحث عن الحقيقة بغض النظر عن التطبيق

وعده وبغض النظر أيضاً عن الفائدة التى تعود على الباحث من

وراء هذا التطبيق أو عدمها فالعلم بحث مجرد بصرف النظر عن

واقعه فى الحياة .

أما الفن فإنه يراد به إيراد حقائق العلوم لتطبيقها فى الحياة

العملية تمهيدا للانتفاع بها .

فكل من العلم والفن يبحث عن الحقيقة وما الفرق بينهما إلا في

كونها مجردة أو مطبقة في واقع الحياة .

وكون المنطق علما أو فنا مسألة قديمة لها جذورها التاريخية

وأساسها أن أرسطو اعتبر المنطق علما مجردا وليس فنا فلم يصفه

بأنه آلة ووصفه بأنه علم .

ثم جاء شراح أرسطو وبخاصة في القرن الخامس الميلادي فوصفوا

المنطق بأنه آلة تضع قواعد التوجيه للعقل .

وهناك فريق آخر من الشراح الإسلاميين يذهب إلى اعتبار

المنطق علما وفنا معا .

من هنا نرى أن من نظر إلى كون المنطق " علما " نظر إليه

باعتبار أنه مباحث يتوصل الإنسان بمعلومها البديهي إلى مجهولها

النظري سواء أكانت هذه المعلومات تصورية أم تعد يقينية دون تطبيق

لهذه النتيجة أو استخدامها في الواقع .

أما من نظر إلى كونه " فنا " فقد نظر إليه باعتبار أنه عبارة

عن قوانين يراعونها يحكم الإنسان فكره عن الوقوع في الخطأ .

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن فن المنطق يبدأ من حيث
ينتهي علم المنطق وعلم المنطق هو الأساس لفن المنطق ، ولما
كان الأساس محتاجا إلى ما به كمال بناءه كذلك كان البناء
محتاجا إلى أساس يعتمد عليه كان المنطق علما وفنا معا .

العلم الحاد ث وأقسامه

الناظر في كتب المنطق يجد أن علماءه عندما يتحدثون عن العلم يقيدونه بالحدوث للاحتراز عن العلم القديم الذي هو صفة الله - سبحانه وتعالى - إشعاراً بالتنزيه عن أن يتصف علمه - سبحانه وتعالى - بالتصور أو التصديق .

تعريف العلم :

يختلف كل من المناطقة والمتكلمين في تعريف العلم فالناطقة يعرفونه بأنه : مطلق الإدراك .

شرح التعريف :

الإدراك : هو الصورة الحاصلة في الذهن .
مطلق الإدراك : المراد بالإطلاق الشمول أي أن هذا الإدراك شامل لجميع المدركات التصورية والتصديقية . أي أن هذا العلم شامل لما يأتي :

١ - إدراك النسبة الخبرية على وجه الجزم أو الظن أو الشك أو الوهم أو الجهل المركب مثل محمد عالم على وجه الجزم أو الظن أو الشك أو الوهم أو الجهل المركب .

- ب - إدراك المفرد بدون نسبة مثل محمد .
 - ح - إدراك النسبة الإنشائية مثل أكرم محمدا - اقرأ الكتاب .
 - د - إدراك النسبة الإضافية مثل كتاب محمد .
 - هـ - إدراك النسبة الوصفية مثل الكتاب الجميل - العالم الفاضل .
 - و - إدراك النسبة غير التقيدية مثل إن حضر محمد .
- فالعلم كما تقدم عند المناطق هو إدراك مطلق أو مطلق إدراك فيشتمل على ما ذكر .
- أما عند المتكلمين فإن العلم عندهم هو اليقين فقط . وعلى ذلك فلا يشمل الظن أو الشك أو الوهم أو غير ذلك مما تقدم .

أقسامه :

- ينقسم العلم الحاد إلى تصور وتصديق
- يقول التفتازاني : " العلم إن كان إدعانا للنسبة فتصديق (١) وإلا فتصور " .
- فالتصور : هو إدراك المفرد من غير حكم عليه بنفى أو إثبات .
- أو هو حصول صورة الشئ في الذهن من غير حكم عليه بنفى أو إثبات .

(١) متن التهذيب : ع ٥ وما بعدها .

فالمناطق يرون أن مجرد حصول صورة الشئ في الذهن من غير أن تكون مصحوبة بالحكم هو التصور . فمثلا إذا نظرت إلى إنسان ما فانظمت في ذهنك صورته من غير أن تحكم عليه بشئ كالعلم مثلا أو الجسهر أو الطول أو القصر وما إلى ذلك فمعنى ذلك أنك تصورته أى أدركته دون أن تحكم عليه بشئ ، وهذا يسمى تصورا . ولما كان الغالب على طبيعة الإدراك ألا يكون مجردا ، بل مصحوبا بالحكم فقد لجأ كثير من علماء المنطق إلى تسمية هذا النوع من الإدراك بالتصور الساذج .^(١)

وإذا كان التصور هو حصول صورة الشئ في الذهن من غير حكم عليه بنفى أو إثبات فالتصديق هو حصول صورة الشئ في الذهن مع الحكم عليه بنفى أو إثبات فإذا قلت مثلا محمد عالم فقد تصورنا محمدا ثم تصورنا صفة العلم ثم حكمنا على محمد بالعلم

تعريف التصور:

إدراك المفرد من غير حكم عليه بنفى أو إثبات أو هو حصول صورة الشئ في الذهن من غير حكم عليه بنفى أو إثبات .

(١) القطب على الشمسية ص ٨ ، شرح الخبيص على متن التهذيب

أو نقول : إنه الإدراك الذى لم يتعلق بالنسبة الخبرية على وجه
الجزم أو الظن .

شرح التعريف الثانى :

- ١- الإدراك : الصورة الحاصلة فى الذهن أو المنطبعة فى الذهن .
 - ٢- النسبة الخبرية : هى المعبر عنها بالحكم أو بالنسبة الحكمية
التي هى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو نفيه عنه .
 - ٣- الجزم : معناه اليقين .
 - ٤- الظن : إدراك الطرف الراجح .
- محترازاته :

- ١- الإدراك : جنس فى التعريف يشمل جميع المدركات سواء أكانت
تصوراً أم تصديقاً .
- ٢- لم يتعلق بالنسبة الخبرية : قيد أول يخرج به التصديق ، إذ إنه
إدراك متعلق بالنسبة الخبرية .
- ٣- على وجه الجزم أو الظن : قيد ثان يدخل به الإدراك غير
المتعلق بالنسبة الخبرية على وجه الجزم أو الظن فهو من
التصور ويخرج به الإدراك المتعلق بالنسبة الخبرية على وجه
الجزم أو الظن إذ هو ليس من التصور ، بل من التصديق .

لماذا قدم التصور على التصديق في البحث ؟

قدم التصور على التصديق لعدة أسباب :

١- أن التصور لبنة في بناء التصديق وشأن اللبنة أن تتقدم

في الوجود على البناء الذي يتكون منها .

فالتصديق بالنسبة على وجه الإذعان يكون بعد تصور الموضوع

وتصور المحمول وتصور النسبة بينهما ثم يأتي الإذعان بهما .

فالتصديق إذن يشتمل على أكثر من تصور فمثلاً إذا قلنا محمد

رسول الله فإن هذه النسبة خبرية على وجه اليقين فهي تصديق

وهي تشتمل على محمد وهو تصور وعلى رسول الله وهو تصور

ثان وعلى رباط بينهما هو الحكم بالرسالة على محمد ومصادم

التصديق مشتقاً على هذه التصورات فلا شك أن التصور مقدم

على التصديق لذلك يجب أن يقدم عليه في البحث .

٢- أن التصور هو الوحدة الفكرية الأولى للعقل .

٣- أن التصور إدراك المفرد دون حكم عليه ، والتصديق إدراك

(١)

النسبة فهو مركب والمفرد يقدم على المركب .

(١) انظر : المنطق والفكر الإنساني للدكتور / عبد السلام عبيد .

ص ٣٨ وما بعد ها .

تعريف التصديق : هو إدراك النسبة الخبرية على وجه الجزم أو الظن مع المطابقة للواقع أو عدمها . أو هو حصول صورة

الشيء في الذهن مع الحكم عليه إيجاباً أو سلباً .

تعريف التصديق عند الحكماء :

التصديق هو الحكم وهو المعبر عنه سابقاً بالنسبة للخبرية

أو بالنسبة الحكمية مثل محمد فاهم .

وإذا كان الحكماء قد عرفوا التصديق بأنه الحكم فقط ، فإنهم

قد اشترطوا لوجوده وتحققه عدة شروط هي :

١- تصور المحكوم عليه .

٢- تصور المحكوم به .

٣- تصور النسبة الكلامية التي هي ارتباط ثبوت المحكوم به .

للمحكوم عليه أو نفيه عنه ، إذ لا يعقل وجود الحكم دون تصور

الأطراف الثلاثة إذ هي شروط له وليست داخلته في ماهيته .

فالمحكوم عليه في المثال السابق هو " محمد " والمحكوم به هو

" فاهم " ، وثبوت الفهم لمحمد هو النسبة الحكمية ، وارتباط ثبوت

المحكوم به للمحكوم عليه نسبة كلامية .

تعريف التصديق عند الإمام الرازي :

هو مركب من التصورات الثلاثة والحكم فالتصورات الثلاثة داخلية
في الماهية ، وعلى ذلك فالتصديق عند الإمام الرازي هو : إدراك المحكوم
عليه والمحكوم به والنسبة الكلامية التي هي الارتباط الذي يثبت
المحكوم به للمحكوم عليه والحكم الذي هو ثبوت المحكوم به
للمحكوم عليه وليس الحكم فقط كما ذهب إلى ذلك الحكماء .

الفرق بين رأي الحكماء ورأي الإمام الرازي :

- ١- أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ، لأنه مكون من الحكم
فقط ، لكنه مركب على رأي الإمام الرازي لأنه مكون من المحكوم به
والمحكوم عليه والنسبة الكلامية والنسبة الحكيمة .
- ٢- أن التصورات الثلاثة وهي المحكوم به والمحكوم عليه والنسبة
الكلامية شروط خارجة عن الماهية عند الحكماء أما عند الإمام
الرازي فهي داخلية في الماهية .
- ٣- الحكم أو النسبة الحكمية هي نفس التصديق عند الحكماء أما
عند الإمام الرازي فهي جزء من التصديق .

ما يترتب على هذا الخلاف بين الرأيين :

١- لا يترتب على هذا الخلاف أثر بالنسبة لوجود التصديق لأنه على كلا الرأيين لا يوجد بدون التصورات الثلاثة المذكورة سواء أكانت شروطاً أم أجزاءً .

٢- يكون التصديق بدیهياً عند الحكماء إذا كان الحكم وحده بدیهياً ولو كانت تصورات الأطراف نظرية . أما عند الإمام الرازي فإن التصديق لا يكون بدیهياً إلا إذا كان الحكم وتصورات الأطراف جميعها بدیهية .

أيهما أشرف التصور أم التصديق ؟

التصديق أشرف من التصور لأن العقل يحكم في التصديق بين حد بين متصورين بأن يحمل أحدهما على الآخر أو لا يحمل . وفي التصديق استنتاج يتوصل إليه بإعمال الفكر وإجهاد النظر وهذا بخلاف التصور الذي هو إدراك للمعروف دون حكم عليه فليس فيه إعمال الفكر أو إجهاد النظر .

كما أن التصديق هو الموصول إلى الحجة أو القياس وهما أشرف مباحث علم المنطق لأنهما الغاية من دراسته فاستمد التصديق شرفه من شرف ما يتوصل به إليه .

أقسام التصور والتصديق

ينقسم كل من التصور والتصديق إلى قسمين :

١- بدهى أو ضرورى : هو الإدراك الذى لم يتوقف على كسب ونظر
أى ما لا يحتاج إلى تأمل وفكر .

مثاله فى التصورات إدراك كل من معنى الحرارة والبرودة والحلاوة
والنعومة والخشونة .

مثاله فى التصديقات إدراك أن الكل أكبر من الجزء أو إدراك أن
الواحد نصف الاثنين أو إدراك أن السماء فوقنا والأرض تحتنا
أو إدراك أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان مثل القيام
واللقيا م ، وإدراك أن الضدين لا يجتمعان وقد يرتفعان مثل
البياض والسواد .

فهذه الإدراكات سواء أكانت تصورية أم تصدىقية بدئية
لا تحتاج إلى دليل .

٢- نظرى أو كسبى : وهو الإدراك المتوقف على كسب ونظر أى ما
احتاج إلى تأمل وفكر .

مثاله فى التصورات إدراك معنى كل من النفس . الروح . العقل

المثلث • والتعدد •

مثاله فى التصديقات العالم حادث • الأرض كروية • محمد
رسول الله • الله قديم • المعدن يتمدد بالحرارة •

أقسام التصديق البدهى :

- ١- الأوليات : وهى ما كان الحاكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين
دون واسطة مثل الكل أكبر من الجزء •
- ٢- الفطريات : وهى ما كان الحاكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين
مع واسطة مثل الأربعة زوج •
- ٣- الحسيات : وهى ما كان الحاكم فيها إحدى الحواس الظاهرة
مع اشتراكه عند العامة مثل الشمس مضيئة •
- ٤- الوجدانيات : وهى ما كان الحاكم فيها إحدى الحواس الباطنة
مثل إن لنا غضبا وحلما •
- ٥- التجريبيات : وهى ما كان الحاكم فيها العقل مع احتياجه إلى
تكرار المشاهدة مثل الأسبرين يسكن ألم الرأس •
- ٦- الحدسيات : وهى ما كان الحاكم فيها العقل والحس ولم يحتج
إلى تكرار المشاهدة مثل نور القمر مستفاد من نور الشمس •

٧ - المتواترات : وهي ما كان الحاكم فيها العقل والسمع من
جمع كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب مثل حكم رجل
من مصر على أن مكة موجودة أو المدينة مع أنه لم ير
كلا منهما .

الدلالة

للدلالة تعريفان :

الأول هو : كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر .

شرح التعريف :

• كون : أى وجود .

• الشيء : الدال مثل الألفاظ أو ما يقسم مقامها .

والمراد بالشيء الآخر : المدلول وهو المعنى المفهوم من اللفظ

• أو ما يقسم مقامه مثل لفظ إنسان فإنه دال والحيوان الناطق مدلول .

بحالة : أى بالصفة التى هو عليها وهى الوضع فى الوجودية . والطبع

فى الطبيعية . والعقل فى العقلية .

• يلزم : اللزوم هو عدم الانفكاك .

• العلم : التفات الذهن . فالمراد بالعلم فى هذا التعريف التفات

الذهن إلى الدال . والمراد بالعلم بشيء آخر هو المدلول .

• التعريف الثانى للدلالة هو : فهم أمر من أمر .

شرح التعريف :

• الأمر الأول : المراد به المدلول .

• الأمر الثانى : المراد به الدال .

الفرق بين التعريفين :

التعريف الأول يسمى دالا سوا فهم منه المدلول بالفعل أم لا . وهذا بخلاف التعريف الثاني فإن الشئ فيه لا يسمى دالا إلا إذا فهم منه المدلول بالفعل .

فالتعريف الأول عام والثاني خاص .

أقسام الدلالة :

تنقسم الدلالة باعتبار اللفظ إلى قسمين :

١- دلالة لفظية : وهى ما كان الدال فيها لفظا كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق ، وكدلالة لفظ الجامعة على ذلك البنسـاء المعد لتلقى العلم على مستوى معين .

٢- دلالة غير لفظية : وهى ما كان الدال فيها أمرا غير لفظ لكسـن يفهم منه أمر آخر مثل دلالة احمرار الوجه على الخجل واصفراره على الخوف . فهذان الأمران ليسا بلفظيين لكنهما يفهمان أمر آخر . وسواء أكانت الدلالة لفظية أم غير لفظية فإن سبب فهم الشئ من الشئ الآخر لا يخرج عن ثلاثة أمور :

١- الوضع : وهو جعل شئ بإزاء شئ آخر بحيث إذا علم الأول علم الثانى مثل لفظ الفرس فإن أهل اللغة قد أطلقوه على الحصان

الصاهل فمن علم الوضع ثم أطلق أمامه لفظ فرس فإنه يدرك فسورا
هذا الحيوان الصاهل .

٢ - الطبع : وهو الجيلة التي خلق الشيء عليها مثل دالة التأوه
علم الألم والعبوس على الغضب فمتى سمعت التأوه أدركت
أن هناك إنسانا يتألم .

٣ - العقل : وهو قوة الإدراك مثل دالة اللفظ على حياة لفظه
فإذا سمعت إنسانا يتكلم ذلك عقلك على أن صاحب الصوت حي .
من هنا نرى أن الدلالة تنقسم باعتبار سبب الفهم إلى :
دالة وضعية : وهي ما كان المرجع في فهم المدلول من الدال فيها
إلى الوضع .

دالة طبيعية : وهي ما كان المرجع في فهم المدلول من الدال فيها
إلى الطبيعة .

دالة عقلية : وهي ما كان المرجع في فهم المدلول من الدال فيها
إلى العقل .

وكل من هذه الثلاثة إما لفظية وإما غير لفظية فيكون معناها
سنة أقسام :

١- دالة لفظية وضعية : كدالة لفظ أسد على الحيوان المفترس .

- ٢- دلالة لفظية طبيعية : كدلالة التأوه على الألم . والضحك على الانبساط ، والبكاء على الألم ، وأهلا وسهلا على الترحيب .
- ٣- دلالة لفظية عقلية : كدلالة الصوت على حياة صاحبه .
- ٤- دلالة غير لفظية وضعية : كدلالة إشارة المرور الحمراء على الخطر والخضراء على زواله .
- ٥- دلالة غير لفظية طبيعية : كدلالة حمرة الوجه على الخجل ، وصفوته على الوجيل .
- ٦- دلالة غير لفظية عقلية : كدلالة الأثر على المؤثر وكدلالة الصنعة على الصانع .

والمعتبر لدى المناطق من هذه الأقسام الستة هي الدلالة اللفظية الوضعية وذلك لعدة أسباب هي :

- ١- أنها هي المحتاج إليها في هذا المقام الذي نحن بصدده ، إذ البحث في الألفاظ إنما هو من حيث دلالتها على معانيها الوضعية .
- ٢- أن الدلالة اللفظية الوضعية منضبطة وهذا بخلاف الدلالة الطبيعية والعقلية (لفظية أو غير لفظية) فإنهما لا يتبعان نظاما لاختلاف الطبائع وتفاوت العقول .

٣- أنها تعم جميع الأشخاص والأوقات • وذلك بخلاف الدلالة
الوضعية غير اللفظية حيث لا يمكن التفاهم بها مع جميع
الأشخاص كالأعمى مثلاً •

٤- أنها أيسر الدلالات من ناحية أن الإنسان لا يحتاج فيها لشيء
سوى معرفته بأن هذا اللفظ وضع لهذا المصدق وهذا
سهل ميسر •

وإذا كان المناطق قد اختاروا هذه الدلالة من الدلالات الست
لتكون موضعاً للدراسة إذن فما هي الدلالة اللفظية الوضعية ؟
وما هي أقسامها ؟

تعريف الدلالة اللفظية الوضعية :

هي دلالة اللفظ على ما وضع له مثل دلالة لفظ الإنسان على
الحيوان الناطق •

أقسام الدلالة اللفظية الوضعية :

١- دلالة مطابقة : هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع
له كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق • ودلالة لفظ " الله "
على واجب الوجود •

وسميت هذه الدلالة مطابقة لتطابق اللفظ على المعنى من حيث الدلالة بحسب الوضع اللغوي .

٢- دلالة تضمنية : هي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له ، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط . وكدلالة الشجرة على غصن منها ، وكدلالة المثلث على أحد أضلاعه .

وسميت تضمنية لأن المعنى الذي دل عليه اللفظ متضمن في المعنى الموضوع له اللفظ عند أصل الوضع (أو لأنها فهم الجزء ضمن الكل) .

ومن قبيل الدلالة التضمنية دلالة العام على بعض أفرادها ، كدلالة لفظ الطالبات على أمل بعينها وخصوصها فيما إذا قلنا : نجحت الطالبات ولا نقصد سوى أمل بعينها .

٣- دلالة التزامية : وهي دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه لازم له كدلالة لفظ الإنسان على الضحك أو قبول التعليم ، وكدلالة لفظ الاثنين على الزوجية والثلاثة على الفردية ، ولفظ الخراب على السواد .

وسميت هذه الدلالة التزامية لأن اللفظ فيها لم يدل على

تمام ما وضع له ، ولا على جزئه ، وإنما دل على معنى خارج عن حقيقته
ولكنه لازم له فدلالة لفظ الاثنين على الزوجية مثلاً خارج عن
مدلول لفظ الاثنين فلفظة الاثنين وضعت للدلالة على هذا العدد
المعروف أما الزوجية فهي أمر خارج عما وضع له اللفظ لكنه
لازم له .

اللازم وأقسامه وبيان المعتبر منه :

لا بد في الدلالة الالتزامية من اللزوم بين المعنى الموضوع له
اللفظ وبين المعنى المراد من هذا المعنى الأصلي للفظ ، ومن ثم
كان لا بد من تعريف اللزوم . وقد عرفه العلماء بأنه عدم الانفكاك
عقلاً أو عرفاً .

أقسام اللزوم :

ينقسم باعتبارات متعددة هي : (الحاكم . احتياجه إلى
شيء آخر أو عدمه . تحققه في الذهن أو الخارج) .

أولاً : أقسامه باعتبار الحاكم :

أى من حيث المصدر الذى يحكم باللزوم بين المعنى الذى وضع
له اللفظ وبين المعنى المراد ، وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى قسمين :

١- لزوم عقلى : وهو ما يستحيل فيه الانفكاك بين اللازم والملزوم كاللزم بين الاثنين والزوجية .

فالحاكم بعدم الانفكاك هنا هو العقل .

٢- لزوم عرفى : وهو ما كان الحاكم فيه بعدم الانفكاك هو العادة والعرف وبذلك يكون الانفكاك فيه بين اللازم والملزوم ممكنا وإن جرت العادة والعرف بعدم الانفكاك كاللزم بين الغيث والنبات .

ثانيا : أقسامه باعتبار احتياجه إلى شئ آخر أو عدمه :

ينقسم اللازم باعتبار احتياجه إلى شئ آخر أو عدم احتياجه

إلى قسمين :

١- لزوم بين .

٢- لزوم غير بين .

١- اللزوم البين (الواضح) : وهو ما لا يحتاج فى الجزم به إلى

شئ آخر غير تصور الطرفين الملزوم واللازم وهو ينقسم إلى قسمين :

أ - لزوم بين بالمعنى الأعم : وهو ما يحتاج فى الجزم به إلى تصور الملزوم واللازم معا مثل اللزوم بين الإنسان وقبول الكتابة ، فإنه يحتاج فى الجزم به إلى تصور معنى الإنسان ، وتصور معنى قبول الكتابة .

ب - لزوم بين بالمعنى الأخص : وهو ما يكفى فى الجزم به تصور الملزوم فقط مثل اللزوم بين الاثنين والزوجية ، فإنه متى حصل تصور

الاثنين حصل تصور الزوجية وجزم العقل باللزوم بينهما •

٢- اللزوم غير البين : هو ما يحتاج فى الجزم به إلى شيء آخر فوق تصور الملزوم واللازم مثل اللزوم بين العالم والحدوث فإنه لا يكفى فى الجزم باللزوم بينهما تصور العالم وتصور الحدوث ، بل لابد من تصور وسط هو علة التلازم الخارجية عن الطرفين أى الملزوم واللازم • وبعبارة أخرى لابد من تصور وسط وهو المقترن به (لأنه) فى مثالنا نقول العالم حادث لأنه متغير فمتغير المقترنة بكلمة (لأنه) وسط لابد من تصوره بالإضافة إلى تصور كل من العالم والحدوث حتى نستطيع الجزم باللزوم •

ثالثا : أقسامه باعتبار تحققه فى الذهن أو الخارج :

ينقسم اللازم باعتبار تحققه فى الذهن فقط أو فى الخارج

فقط أو فى الذهن والخارج معا إلى ثلاثة أقسام :

١- ذهنى فقط : وهو ما لا تحقق له إلا فى الذهن فقط كلزوم البصر للعمى إذ إنه كلما تصور الإنسان العمى تصور البصر وهذا

- التلازم غير متحقق في الخارج والواقع لأنه لا يمكن الجمع بينهما في الخارج وكلزوم العلم للجهل والحركة للسكون .
- ٢- خارجي فقط : وهو ما لا تحقق له إلا في الخارج فقط مثل اللزوم بين السواد والغراب ، فإن الذهن يجوز أن يكون هناك غراب أبيض أو أحمر مثلاً ، أما في خارج الذهن فإنه لم يوجد حتى الآن غراب غير أسود .
- ٣- خارجي وذهنى معا : وهو ما لا تحقق في الذهن والخارج معا كلزوم الزوجية للأربعة والفردية للخمسة والشجاعة للأسد ، فهذه الأمور لازمة في العقل والخارج معا .
- والمناطق إنما يعتبرون في أبحاثهم اللزوم الذهني البين بالمعنى الأخص فقط لأنه هو المطرد ، وشرط الدلالة الاطراد .

مباحث الألفاظ

الواقع أن مباحث الألفاظ خارجة عن نطاق المباحث التي يدور حولها علم المنطق ومن ثم كان المفروض أن لا يتناولها المناطقة ضمن أبحاثهم وموافاتهم ، إلا أنهم اضطروا اضطرابا لتناولها وذكرها عندما كثر الاحتياج إلى التفهيم بالعبارة بعد أن كاد المفكر يناجي نفسه بألفاظ متخيلة ، والألفاظ بلا جدال هي أوعية المعاني وقوابلهما التي لا سبيل إلى توصيل المعاني إلى الغير بدونها ، ومن ثم تناول علماء المنطق مباحث الألفاظ كباب من أبواب هذا الفن .

أقسام اللفظ :

ينقسم اللفظ من حيث الأفراد والتركيب إلى قسمين :

- ١ - مفرد .
- ٢ - مركب .

المفرد : هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة

مقصودة وهو يشمل الأنواع الآتية :

- ١ - ما ليس له جزء أصلا : مثل همزة الاستفهام ، باء الجر ولامه .

٢- ماله جزء لا دلالة له : مثل محمد فإن اليم منه مثلاً دلالة لها .

٣- ماله جزء له معنى خارج عن المعنى المقصود مثل عبد الله علماً

على شخص معين فإن الجزءين وهما : " عبد " و " الله "

وإن كان لكل منهما معنى ، إلا أن هذا المعنى خارج عن

المعنى المقصود ، إذ المعنى المقصود هو الذات المعينة ،

ذات الأوصاف المعروفة المسماة بهذا الاسم .

٤- ما له جزء يدل على جزء المعنى المقصود إلا أن دلالة غير

مقصودة مثل حيوان ناطق علماً على شخص معين ، فإن

المقصود من حيوان ناطق علماً ليس بيان النوع وتحديد ،

وأنه ليس حيواناً صاعداً أو حيواناً ناهقاً ، وإنما المقصود

هو تحديد فرد من أفراد النوع الإنساني وهو الذات المعينة

المخصوصة المسماة باسم حيوان ناطق وليست هي المسماة

باسم أحمد أو محمد أو علي .

ويرى بعض العلماء أن القسمين الأخيرين من المفرد بعدد

العلمية صار كل جزء منهما كالزاي من زيد وياء وداله ، فلا عبارة

بدلالة بعضها على المعنى الذي لم يقصد ولا بد دلالة غير مقصودة .

المركب : هو ما دل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة مثل محمد فاهم ، فإن المعنى المقصود من هذا اللفظ هو ثبوت الفهم لمحمد ، فهذا اللفظ مكون من جزئين هما : محمد وفاهم وكل منهما يدل على جزء المعنى المقصود دلالة مقصودة .

وهناك فريق آخر من المناطق يقسم اللفظ إلى مفرد

ومركب ومؤلف .

المفرد : هو ما لا يدل جزؤه على شيء أصلا مثل محمد .

المركب : هو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه مثل عبد الله علما ، أو على جزء معناه دلالة غير مقصودة مثل حيوان ناطق علما على إنسان معين .

المؤلف : هو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة مثل العنب فأكهة محبوبة ، المؤمن مثاب على عمله الصالح ، الكافر معذب على عمله .

وبالمقارنة بين هذا التقسيم والتقسيم السابق نرى أن المركب

هنا (أى فى هذا التقسيم الأخير) يُعدُّ أحد أقسام المفرد فى التقسيم الأول .

أقسام المركب

ينقسم المركب إلى قسمين :

القسم الأول : المركب التام : وهو ما يصح السكوت عليه .^(١)

وينقسم إلى قسمين :

أ - مركب تام خبري : وهو ما يحتمل الصدق والكذب من حيث

هو ، أو هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته .

وقولنا في التعريف : من حيث هو أو لذاته يدخل الأخبار المقطوع

بصدقها أو بكذبها نظرا لصدق قائلها أو كذبهم ، أو نظرا

للدليل الثابت للصدق أو الكذب فمثلا أخبار الله تعالى كلها

مقطوع بصدقها بالنظر إلى قائلها ، وأخبار المشهورين بالكذب

مثل مسيلة الكذاب في ادعائه النبوة ، وأخباره عن الله

- تعالى - كلها أخبار كاذبة بالنظر إلى قائلها ، ومثل قولنا :

شريك الباري جائز ، وقولنا شريك الباري مستحيل ، فإن

القضية الأولى مقطوع بكذبها نظرا لقيام الأدلة المثبتة لهذا

الكذب ، أما القضية الثانية فصادقة للأدلة التي تثبت صدقها .

(١) انظر : شرح الخبص على التهذيب ص ٢٦ .

فكل هذه القضايا تسمى أخبارا لاحتمالها الصدق والكذب
لذاتها بغض النظر عن القائل أو الدليل .

ب - مركب تام إنشائي : وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته مثل
الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والترجي .
وسمى إنشائيا لأن طبيعة الخطاب فيه تحمل على تغيير وضع
قائم إما على سبيل الفعل مثل افعل كذا أو على سبيل
النهي مثل لا تفعل كذا . ففي كل من الأمر والنهي تغيير
لحالة قائمة ، وهذا ما يسمى إنشائيا .

القسم الثاني من أقسام المركب : المركب الناقص : وهو ما لا يصح السكوت
عليه وينقسم إلى قسمين أيضا :

١ - مركب ناقص تقييدى : وهو ما كان الجزء الثانى فيه قيد الأول ،
والتقييد يكون بإضافة أو بالوصف ومن ثم فهو ينقسم إلى
قسمين :

أ - تقييدى إضافى : مثل طالب العلم ، حديقة البيت .

ب - تقييدى توصيفى : مثل الكتاب الجميل ، العالم الفاضل ،
الحيوان الناطق .

٢ - مركب ناقص غير تقييدى : وهو ما لم يكن الجزء الثانى منه قيد الأول

- وهو ما تركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة مثل محمد إن حدثك ...
ومما يجب أن يلاحظ في هذا المقام أن المناطق لا يعينهم
من هذه الأقسام جميعها سوى قسمين فقط هما :
- ١- المركب التام الجبري لأنه السبيل إلى تحصيل المطالب التصديقية .
 - ٢- المركب الناقص التقيدي (إضافي أو توصيفي) لأنه السبيل
إلى تحصيل المطالب التصورية .

أقسام المفرد

أقسام المفرد باعتبار استقلاله بالإخبار وعدمه :

ينقسم المفرد بهذا الاعتبار إلى الأقسام التالية :

- ١- كلمة : وهي ما يستقل بالإخبار بها وحدها وتدل وضعا بهيئتها على أحد الأزمنة الثلاثة مثل ضرب وضرب واضرب . وهذا ما يعرف بالفعل عند النحاة .

اخراج المحترزات :

- أ- ما : أي مفرد وهو جنس في التعريف يشمل الكلمة والاسم والأداة .

- ب- يستقل بالإخبار بها وحدها قيد يخرج به الأداة .
ج- تدل بهيئتها على أحد الأزمنة الثلاثة قيد يخرج به الاسم .
٢- اسم : هو ما يستقل بالإخبار به وحده ولا يدل وضعا بهيئته على أحد الأزمنة وإن دل بجوهره ومادته مثل محمد . أحمد . الزمان . أمس . وهذا ما يسمى بالاسم عند النحاة .

اخراج المحترزات :

- أ- يستقل بالإخبار به وحده قيد يخرج الأداة .

ب - لا يدل بهيئته على أحد الأزمنة الخ قيد آخر تخرج به
الكلمة .

٣ - أداة : وهي لاتستقل وحدها بالإخبار مثل حروف الجر وأدوات
العطف ، وجميع الألفاظ البنائية التي تحدث علاقة بين
طرفين مثل العلم في الكتب ، فالأداة وهي " في " هي التي
أحدثت العلاقة بين العلم وبين الكتب ، ولولاها لما أمكن
حدوث هذه العلاقة والحكم بأحدهما على الآخر . وهذه
التي تسمى عند المناطق أداة هي عند النحاة حرف .
والأداة تشمل :

أولا : حروف الجر وأدوات العطف .

ثانيا : الكلمات الوجودية مثل كان الناقصة وأخواتها وهي وإن كانت
تشارك الأفعال التامة في الدلالة على الزمان فإنها تفارقها
في الاستقلال وعدمه ، وسميت وجودية لأن الكون يرادف
الوجود وهي قسمان :

الأول : وجود شيء في نفسه كوجود زيد ووجود البياض في نفسه
الثاني : وجود الشيء لغيره كوجود البياض للجسم ، ويسمى
وجودا لغيره ، ووجودا رابطيا ونسبيا ، والأول هو

مدلول كان الثامنة والثاني مدلول كان الناقصة (١)

أقسام المفرد باعتبار اتحاد معناه وتعدد :

ينقسم المفرد باعتبار اتحاد معناه وتعدد إلى ثمانية أقسام :

١- العلم : هو ما اتحد لفظه ومعناه ودل بالوضع على شخص واحد

مثل أحمد علم على شخص معين .

٢- التواطىء : هو ما اتحد لفظه ومعناه بدون تشخصه وضعا وتعدد ت

أفراد وتساوت في صدقه عليها مثل إنسان . حيوان . شجرة

* وسمى متواطئا لتوافق الأفراد في معناه من التواطؤ وهو التوافق (٢)

٣- المشكك : وهو ما اتحد لفظه ومعناه وتعدد ت أفراد وتفاضلت

في هذا المعنى مثل الوجود . البياض . النور .

والمناطقية يحصرون أسباب التفاضل أو التفاوت في الآتى :

أ- الأولوية : وهي كون حصول المعنى الكلى في بعض أفراد .

متقدما بالذات على حصوله في البعض الآخر مثل الوجود ، فإن

حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وأول عليه ومتقدم .

(١) انظر : حاشية حسن العطار على شرح التهذيب للخبينص

ص ١١٥ وما بعدها .

(٢) شرح الخبصص على التهذيب ص ١٤ .

ب - الأولوية : وهي كون حصول المعنى الكلى فى البعض أحق من حصوله فى البعض الآخر ، بأن يكون حصوله فى هذا المعنى من مقتضى الذات دون البعض الآخر ، فمثلا الوجود الواجب أولى به من الممكن ، لأنه فى الواجب غير مسبوق بالعدم وغير مستمد من غير الواجب ، لأنه من مستلزمات ذات الواجب ، أما الممكن فإن وجوده مسبوق بالعدم وهو مستمد من الغير .

ج - الأشدية : وهي كون حصول المعنى الكلى فى البعض أقوى من حيث الآثار منه فى البعض الآخر مثل الوجود فإن آثاره كالعلم والقدرة والإرادة هي فى الواجب أقوى منها فى الممكن .

د - الزيادة والنقصان : وهي كون حصول المعنى الكلى فى البعض أكثر كمية أو أقل منه فى البعض الآخر مثل المقسدار فإنه فى الذراعين أزيد مما هو فى ذراع واحد .

وسمى مشككا لأن الناظر فيه " مشكك هل هو متواطىء من حيث اتفاق أفراده فى أصل المعنى أو مشترك من حيث اختلاف أفراده بالأولية أو غيرها ^(١) .

(١) شرح الخبيص على التهذيب ص ١٤ .

- ٤ - المترادف : هو ما اتحد معناه وتعدد لفظه مثل إنسان وشعر
وبر وقمح ، وأسد وليث .
- ٥ - المشترك اللفظي : وهو ما اتحد لفظه وتعدد وضعه ومعناه
مثل عين وقر ، ومحمد إذا سمى به عدد من الأشخاص . فإن
العين تطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى الجاسوس
والقر يصدق على الطهر وعلى الحيض .
- ٦ - المنقول : هو ما وضع لمعنى ثم هجر هذا المعنى ونقل إلى
معنى آخر مع بقاء المعنى الأول مثل : لفظ الصلاة الذي
هجر معناه اللغوي وهو الدعاء ، ونقل إلى معنى شرعي
وهو : الأقوال والأفعال المخصوصة المفتوحة بالتكبير المختمة
بالتسليم .
- وأقسامه ثلاثة :
- أ - شرعي مثل : الصلاة والصوم .
- ب - اصطلاحى مثل : الفاعل .
- ج - عرفى عام مثل : الدابة لذوات الأربع ، فقد هجرت هذه
الأقسام الثلاثة معانيها اللغوية إلى معاني آخر مع احتفاظها
بمعانيها الأصلية .

٧ - الحقيقة : هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح

التخاطب مثل محمد ، إنسان ، قمر ، أسد .

٨ - المجاز : هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في

اصطلاح التخاطب لعلاقة مثل لفظ أسد إذا أطلق على

الرجل الشجاع بقرينة تحدد المعنى المراد كأن تقول : رأيت

أسدا بيده سيف يطيح رقاب الأعداء أو رأيت أسدا يتكلم .

وعن هذا التقسيم يقول التفثازانسي : " وأيضا إن اتحد معناه

فمع تشخصه وضعاً علم ، وبدونه متواطىء إن تساوت أفراد ، ومشكك

إن تفاوتت إما بأولية أو أولوية وإن كثر معناه فإن وضع لكل

فمشارك ، وإلا فإن اشتهر في الثاني فنقول ينسب إلى الناقل ،

وإلا فحقيقة أو مجاز^(١) .

(١) تهذيب المنطق ص ١٤ وما بعدها .

أقسام المفرد من حيث الأفراد

ينقسم المفرد بهذا الاعتبار إلى قسمين :

- ١- جزئى : هو ما لا يدل على الاشتراك ، أو هو ما يمتنع عند العقل فرض صدقه على كثيرين • مثل محمد ، أحمد •
- وباقى أنواع المعارف السبعة كالاسم الموصول وأسماء الإشارة والضمائر كأنساباً أنت إذ كل منها يدل على معين ولا يقبل الاشتراك •
- أما ما يتوهم من أن محمداً مثلاً : قد يصدق على كثيرين بأن يسمى به أفراد متعددة فهذا من قبيل الاشتراك اللفظى ونحن نرى بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوى ، ومن ثم وجب التفريق بين المشترك اللفظى والمشارك المعنوى •
- فالمشارك اللفظى : هو ما اتحد لفظه وتعدد وضعه ومعناه مثل عين الموضوع للباصرة بوضع ، وللجارية بوضع وهكذا •
- أما المشارك المعنوى : فهو ما اتحد لفظه ووضع ومعناه وكان لذلك المعنى أفراد متعددة مثل نهر ، وقارة وهذا هو الكللى المراد عند المناطقة فإن لفظ النهر واحد ووضع ومعناه كذلك ولكن ذلك المعنى يشتمل على أفراد كثيرة •

٢- كلى : هو ما دل على الاشتراك ، أو ما لا يمتنع عند العقل فرض صدقه على كثيرين ، مثل قارة ، نهر ، نبات ، مثلث ، حيوان ، كتاب ، فمثلا لفظ قارة يشمل أوروبا وآسيا وأمريكا وهكذا .

أقسام الكلى باعتبار وجود أفراد في الخارج وعدم وجودها :

ينقسم الكلى بهذا الاعتبار إلى ستة أقسام :

- ١- كلى لا يوجد من أفراد شئ مع استحالة وجود فرد منها مثل شريك الباري ، الجمع بين الضدين ، الجمع بين النقيضين أو ارتفاعهما .
- ٢- كلى لا يوجد من أفراد شئ مع إمكان وجود فرد منها مثل العتقاء ، بحر من زئبق ، جبل من ياقوت .
- ٣- كلى وجد منه فرد واحد ويستحيل وجود غيره معه مثل الله سبحانه وتعالى .
- ٤- كلى وجد منه فرد واحد مع جواز وجود غيره مثل الشمس والقمر .
- ٥- كلى وجد منه أفراد كثيرة لكنها متناهية مثل إنسان ، حيوان نبات ، أسد .

٦- كل من وجد منه أفراد كثيرة مع عدم تناهيها مثل نعم الله
وعلمه فإن ذلك لا يتناهى .

وفى هذا يقول التفتازانى : " المفهوم إن امتنع فرض
صدقه على كثيرين فجزئى وإلا فكللى : امتنعت أفراد ، أو أمكنت
ولم توجد أو وجد الواحد فقط مع إمكان الغير أو امتناعه ، أو
الكثير مع التناهى أو عدمه " (١) .

تقسيم الكللى الى ذاتى وعرضى :

من مباحث علم المنطق " الكليات الخمس " وبواسطتها
تكون المعارف ، والتعاريف حدود ورسوم ، والحدود تـكـوـن
بالذاتيات . والرسوم تكون بالعرضيات ، ومن هنا لجأ المناطق
إلى بيان الذاتى والعرضى وذلك بتعريف كل منهما :

للمناطق فى تعريف الذاتى والعرضى ثلاثة اصطلاحات :

١- الذاتى : هو ما كان جزءاً من الماهية .

٢- العرضى : هو ما كان خارجاً عن الماهية .

والمراد من الماهية : " الحقيقة " فمثلاً حقيقة الإنسان " حيوان

(١) متن تهذيب المنطق ص ١٥ وما بعدها .

ناطق " وأجزاء الحقيقة هي الحيوان ، والناطق ، وهما الجنس والفصل من الكليات الخمس ، والخارج عن الماهية كالضاحك والماشي وبالنسبة للإنسان مثلاً وهما : الخاصة والعرض العام من الكليات . أما النوع فليس جزءاً من الماهية ولا خارجاً عنها فيكون واسطة .

إذا فالذاتى : يشمل الجنس والفصل ، والعرضى يشمل الخاصة والعرض العام . أما النوع فهو واسطة بين الذاتى والعرضى وذلك بناءً على هذا التعريف ، وهذا هو رأى الجمهور .

٢- الذاتى : ما كان جزءاً من الماهية .

والعرضى : ما ليس كذلك أعم من أن يكون خارجاً عن الماهية أو تمام الماهية .

وعلى هذا يكون النوع من العرضيات لأنه ليس جزءاً من الماهية بل هو تمامها .

٣- الذاتى : ما ليس خارجاً عن الماهية أعم من أن يكون جزءاً

الماهية أو تمامها ، والعرضى ما كان خارجاً عن الماهية .

وعلى هذا يكون النوع ذاتياً لأنه ليس خارجاً عن الماهية

بل هو تمامها ، وتسمية النوع ذاتياً تسمية اصطلاحية .

المفهوم والمصدق :

للفظ الكلى دالتان :

- إحداهما : دلالة على المفهوم " الوصف العنوانى "
- ثانيتهما : دلالة على الأفراد " الماصدقات " أو " الذات "

وهنا نتساءل ما هو المفهوم ؟ وما هو المصدق ؟

- ١- المفهوم ، أو الوصف العنوانى : هو دلالة على اللفظ على مجموع الصفات التى يشترك فى الاتصاف بها الأفراد التى يصدق عليها الكلى كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق .
فاذا سأل إنسان إنسانا لم تصدق لفظة (حيوان) على الإنسان والفرس : أجاب المسؤل لأنها تشترك فى كونها أجساما نامية متحركة بإرادة ، وهذه الصفات تشترك فيها أفراد الحيوان .

- ٢- المصدق ، أو الذات : هو دلالة اللفظ على الأفراد التى يدل عليها لفظه : مثل دلالة لفظ إنسان على الأفراد المندرجة تحته كمحمد وأحمد ويكر وعمر وغيرهم من الأفراد المندرجة تحت لفظ إنسان .

العلاقة بين المفهوم والمصدق :

المفهوم والمصدق يتناسبان تناسبا عكسيا ، فإذا زاد المفهوم قل المصدق ، وإذا زاد المصدق قل المفهوم . فمثلا لو كان المفهوم هو كلمة (طالب) فإننا نجد أن هذا المفهوم يصدق على كل من يتلقى العلم . فالمفهوم إذن قليل والمصدق كثير ، فإذا زاد مفهوم كلمة طالب " وذلك يكون بزيادة القيود " فقلنا (طالب جامعي) .

قلنا الأفراد الذين يصدق عليهم هذا المفهوم فيعد أن كان المصدق هم الطلبة جميعا الجامعي منهم وغير الجامعي عند ما كان المفهوم هو (طالب) أصبح المصدق هم طلبة الجامعة فقط دون طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية .

فإذا زاد المفهوم " أو بمعنى آخر زادت القيود " بأن قلنا طالب جامعي من جامعة القاهرة ، قل أيضا المصدق وهكذا فإذا قلنا (طالب جامعي من جامعة القاهرة في كلية الطب) قل ما يصدق عليه هذا المفهوم من أفراد وهكذا ثبت لدينا أنه كلما نقص المفهوم زاد المصدق ، وكلما زادت قيود المفهوم قل المصدق .

العلاقة بين اللفظين الكليين

لا شك أن هناك علاقة بين اللفظين الكليين ، وهذه العلاقة إما أن يُنظر إليها من حيث المفهوم أو من حيث الأفراد وفيما يلي سوف نتناول كلا من العلاقتين :

أولا : العلاقة بين اللفظين الكليين من حيث المفهوم :

إذا نظرنا إلى الكليين من حيث المفهوم فسنجد هـا إما مترادفان وإما متباينان ، فما معنى كل من الترادف والتباين ؟
الترادف : هو اتحاد المفهوم واختلاف اللفظ ، أو بمعنى آخر هو صدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الآخر كناطق وإنسان ، وليث وأسد .

التباين : هو تغاير المفهوم واللفظ ، أو بمعنى آخر هو أن لا يصدق كل واحد منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر كإنسان وأسد ، شجر وحيوان ، فيكون المعنيان متقابلين .

وللتقابل صور أربع هي :

- ١- النقيضان : وهما الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان في شئ واحد ففي زمن واحد ، مثل إنسان ولا إنسان .

- ٢- الضدان : وهما الأمران اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمن واحد ولكنهما قد يرتفعان مثل السواد والبياض فإنهما لا يجتمعان في شيء واحد في زمن واحد ، وقد يرتفعان بأن يكون الشيء الموصوف بهما أخضر مثلا .
- ٣- العدم والملكة : وهما الأمران اللذان يكون أحدهما وجوديا والآخر عدما كالعُمى والبصر ، فإن البصر أمر وجودي والعُمى عدم لذلك الوجودي " البصر " عما من شأنه أن يكون متصفا بالبصر إذ الشأن والأصل في الإنسان الأعْمى أن يكون بصيرا .
- ٤- المتضايقان : وهما الأمران اللذان لا يتصور أحدهما بدون الآخر مثل الأبوة والبنوة إذ لا يتصور ابن دون أب كما لا يتصور أب دون ابن فلو لا الأب ما كان الابن ولو لا الابن ما كان الأب .

ثانيا : العلاقة بين اللفظين الكليين من حيث الأفراد :

إذا ما قارنا بين كليين بالنظر إلى أفرادهما " أى من ناحية المصدق " فإننا نجد أن بينهما علاقة قد تكون التساوى أو التباين أو العموم والخصوص المطلق ، أو العموم والخصوص الوجهى .

١- التساوى : هو صدق كل واحد من الكليين على جميع ما يصدق عليه الآخر مثل إنسان وناطق ، فإن كل ما يصدق عليه إنسان من الأفراد يصدق عليه ناطق وكل ما يصدق عليه ناطق من الأفراد يصدق عليه إنسان .

٢- التباين : وهو أن لا يصدق واحد من الكليين على شئ مما يصدق عليه الآخر كالوجود والعدم ، الإنسان والفرس ، الظلمة والنور ، شجر وحيوان .

٣- العموم والخصوص المطلق : هو صدق كل واحد من الكليين على كل ما يصدق عليه الآخر دون عكس ، والكليان اللذان بينهما عموم وخصوص مطلق هما المتصادقان كلياً من جانب واحد بأن يحمل أحدهما وهو الأعم على كل أفراد الآخر الذى هو الأخص دون العكس مثل حيوان وإنسان ، فكل ما يصدق عليه أنه إنسان يصدق عليه حيوان وليس كل ما يصدق عليه حيوان

يصدق عليه إنسان ، فهذا اللفظان يصدقان على الإنسان
لأنه حيوان ناطق وينفرد الأعم وهو الحيوان في الفرس والغزال
إذ ليس كل منهما إنسانا .

وما تجدر الإشارة إليه أن الذي يصدق منهما على كل
أفراد الآخر يسمى بالأعم مطلقا ، والذي لا يصدق على كل
أفراد الآخر يسمى بالأخص مطلقا .

٤- العموم والخصوص الوجهي : هو صدق كل واحد من الكليتين
على بعض ما يصدق عليه الآخر ، مع انفراد كل منهما بشئ آخر
كحيوان وأبيض فإنهما يجتمعان في الحيوان الأبيض كالفرس
الأبيض مثلا ، بينما ينفرد كل منهما عن الآخر بشئ آخر
فينفرد الحيوان بالحيوان الأحمر كالفرس الأحمر مثلا أو الأسود
كالجاموس أو الأصفر كالبقرة ، وينفرد الأبيض بالثلج أو القطن
أو اللبن أو الفضة وهكذا .

صيغ السؤال عند المناظرة

لما كان تعريف بعض الكليات متوقفا على صيغة السؤال ،
كان ولا بد من التعرض لصيغ السؤال عند علماء المنطق قبل البدء
في الحديث عن هذه الكليات الخمس .

وللسؤال عند هم صيغتان :

الأولى : ما ويسأل بها عن حقيقة الشيء وماهيته .

الثانية : أى ويسأل بها عما يميز الشيء في ذاته أو في عرضه .

والمسئول عنه بـ " ما " ينحصر في أربعة مواضع :

١- الواحد الكلى نحو ما الإنسان ؟ والجواب هنا يكون بالحد

فيقال حيوان ناطق .

٢- الواحد الجزئى مثل ما محمد ؟

٣- الكثير المتماثل في الحقيقة النوعية مثل ما محمد ما على ما زيد ؟

وجواب هذا السؤال وسابقه يكون بالتنوع فيقال في الإجابة

عن كلٍّ منهما : إنسان .

٤- المتعدد المختلف في الحقيقة النوعية مثل ما الإنسان والفرس

والجمل ؟ فيكون الجواب بالجنس فيقال : حيوان .

أما السؤال بأى فينحصر فى موضعين :

١- السؤال عن المميزات فى الذات فيقال أى شىء يميز الإنسان

فى ذاته ؟ فيجاب بالفصل "ناطق" .

٢- السؤال عما يميز الشىء فى عرضه فيقال أى شىء يميز الإنسان

فى عرضه ؟ فيجاب بالخاصة " ضاحك " أو " متدين " أو " مشرع

للقوانين " .

هاتان هما الصيغتان المقرتان لدى المناطقة أما ما عداهما

(١)

ككيف ومتى وكم وأين فغير معتبرة عندهم .

هذا وما دنا قد انتبهنا من الكلام عن صيغ السؤال عنده

المناطقة كمقدمة للكليات الخمس التى يعتمد بعضها على صيغته

فإليك الكلام عن الكليات الخمس .

(١) انظر : توضيح المنطق القديم للدكتور محى الدين الصافى ص ٣٦

الكليات الخمس

سبق أن ذكرنا أن علم المنطق يبحث في التصورات والتصدقات من حيث إنهما يوصلان إلى مجهول تصوري أو تصديقي ، ولكل من التصورات والتصدقات مبادئ ومقاصد ، فمبادئ التصورات هي الكليات الخمس ، ومقاصدها هي التعريفات .

وبيّن المبادئ والمقاصد أو بمعنى آخر " بين الكليات الخمس والتعريفات " ارتباط وثيق لأن التعريفات إما أن تكون بالحد أو بالرسم ، والحد يكون بالذاتيات ، والرسم يكون بالعرضيات والوقوف على الذاتيات والعرضيات لا يتحقق إلا بدراسة الكليات الخمس . ومن ثم كان لا غرابة إذا ما قدمنا الحد يث عنها على التعريفات لاعتماد التعريفات عليها .

وقبل أن نتناول هذه الكليات لابد وأن نبين وجه الحصر فنتساءل لم كانت الكليات خمساً ؟

الكليات بحسب الاستقراء التام خمس لأن الكلي إما أن يكون ذاتياً أو عرضياً ، فإن كان ذاتياً فإما أن يكون تمام الماهية أو جزئياً فإما أن يكون تمام الماهية فهو " النوع " وإن كان جزئياً

الماهية فإما أن يكون تمام المشترك بينهما وبين الماهية أولاً فإن كان تمام المشترك فهو " الجنس " وإن لم يكن تمام المشترك بين الماهية وغيرها بل كان هو المميز لها عن غيرها مما هو مشارك لها في جنسها فهو " الفصل " وإن كان عرضياً فإما أن يكون خاصاً بالماهية دون سواها وإما أن يكون شاملاً لها ولغيرها ، فإن كان خاصاً بالماهية دون سواها فهو " الخاصة " وإن كان شاملاً لها ولغيرها فهو " العرض العام " .

والخلاصة أن الكلي إما أن يكون تمام الماهية أو جزءها أو خارجاً عنها ، فإن كان تمام الماهية فهو " النوع " وإن كان جزءها فإن كان أعم منها فهو " الجنس " وإن كان أخص منها فهو " الفصل " وإن كان خاصاً بها فهو " الخاصة " وإن كان عاماً فهو " العرض العام " .

واليك الكلام عن الكليات الخمس كل منها على حدة .

أولا : الجنس

يعرف الجنس بأنه : كلى مقول على كثيرين مختلفين فى الحقيقة
واقع فى جواب ماهو مثل حيوان • فإنه يقال على أفراد كثيرة مختلفة
الحقيقة واقعة فى جواب ماهو ، فإذا قلت ماهو الإنسان و الأسد
والفرس والغزال ؟ أجيب بأنه حيوان •
شرح التعريف واخراج المحترزات :

" كلى مقول على كثيرين " جنس فى التعريف يشمل جميع الكليات
والمراد به " الكثرة " هنا ما فوق الواحد •
" مختلفين فى الحقيقة " فصل أول ويعتبر قيداً فى التعريف يخرج به
" النوع " لأنه مقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة لا مختلفين فيها
مثل محمد وعلى وزيد •
والمراد به " الحقيقة " الماهية أى ما به الشئ هو هو •
" فى جواب " فصل ثان ويعتبر قيد آخر فى التعريف يخرج به " المرض
العام " لأنه لا يقع فى جواب سؤال أصلا •
" فى جواب ماهو " فصل ثالث ويعتبر قيداً ثالث فى التعريف يخرج به
" الفصل " لأنه لا يقع فى جواب أى شئ هو فى ذاته ، كما يخرج به
أيضا " الخاصة " لأنها تقال فى جواب أى شئ هو فى عرضه •

تقسيمات الجنس :

للجنس تقسيما ن :

تقسيم باعتبار نسبته إلى الماهية وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى جنس قريب وآخر بعيد ، وتقسيم باعتبار اندراجيه تحت مفهوم آخر أو عدم اندراجيه وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى جنس عال ، سافل ، متوسط ، منفرد . وفيما يلي سوف نتناول كل تقسيم على حدة :

أولا : تقسيم الجنس باعتبار نسبته إلى الماهية :

ينقسم الجنس بهذا الاعتبار إلى قسمين :

٢ - جنس قريب : وهو ما كان جوابا عن الماهية وعن جميع ما يشاركها فيه مثل ^(١) " حيوان " فإنه يقع جوابا عن الماهية وهي الحقيقة والمراد بها هنا هي " الإنسان " وعن كل مشارك لها فـ الجنس الحيوانية وهي الأسد والفرس مثلا فهو تمام المشترك فإذا تساءلنا ما هو الإنسان والأسد والفرس والغزال ؟ كان الجواب بالجنس المقريب وهو " حيوان " . وكذلك لو تساءلنا عن البعض وقتلنا ما هو الإنسان والأسد والفرس ؟ وهي بعض أنواع الحيوان كان الجواب كذلك بالجنس القريب .

(١) انظر : تجديد علم المنطق في شرح الخبيص على التهذيب لعبيد المتعال الصعدي ص ٣٦

من هنا نرى أن الجنس القريب يكون جواباً عن البعض كما يكون جواباً عن الكل .

ب - جنس بعيد : وهو ما كان جواباً عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه مثل " النامي " بالنسبة للإنسان فإنه يقع جواباً عن النباتات بكل أنواعه وعن الحيوان بكل أنواعه .
فلو تساءلنا وقلنا ما الإنسان والأسد والفرس والغزال والقمح والأرز كان الجواب " نام " . ولو تساءلنا عن بعضها وقلنا ما القمح والإنسان ؟ كان الجواب أيضاً " نام " .

ولو تساءلنا عن بعض آخر وقلنا : ما الفول والقمح والذرة ؟ كان الجواب " نبات " .

ولو تساءلنا عن بعض ثالث وقلنا : ما الإنسان والأسد والفرس ؟ كان الجواب " حيوان " .

ومما يلاحظ هنا أن كلمة " النامي " كانت جواباً عن السؤال عن كل أفراد .

أما في السؤال عن البعض فقد كانت جواباً في بعض الأحوال ولم تكن جواباً في بعضها الآخر .

ويجب أن يلاحظ أيضاً أن الجواب عن السؤال لا بد أن يكون جامعاً

- ح - الجنس المتوسط : وهو ما اندرج تحته أجناس واندرج هو تحت جنس آخر مثل "النامى" فإنه يندرج تحته الحيوان والنبات وهو يندرج تحت الجسم الذى يشمل ويشمل الجماد .
- د - الجنس المنفرد : وهو ما لم يندرج تحت جنس أصلا واندرج تحته أنواع مثل " النقطة " و " العقل " على القول بمسماطتهما واعتما لهما على أنواع متعددة مختلفة .

ثانيا : النوع

يعرف النوع بأنه : كلى مقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة
واقع فى جواب ماهو مثل إنسان ، ذهب ، أسد ، فإن كل كلمة
من هذه الكلمات صادقة على كثيرين متفقين فى الحقيقة ، فالإنسان
مثلا يصدق على محمد وعلى عمر وفاطمة وهكذا وحقيقتها النوعية
متفقة إذ يصدق على كل أنه حيوان ناطق .

اخراج المحترزات :

" كلى مقول على كثيرين " جنس فى التعريف يشمل باقى
الكليات الخمس .

" متفقين فى الحقيقة " قيد فى التعريف يخرج به الجنس والمرض
العام فإن كليهما مقول على كثيرين مختلفين فى الحقيقة .
" فى جواب ما " قيد آخر فى التعريف يخرج به الفصل فإنه
واقع فى جواب أى شىء هو فى ذاته ويخرج به أيضا الخاصة ، فإنها
واقعة فى جواب أى شىء هو فى عرضه .

ويلاحظ أنه لما كان النوع تمام ماهية الأفراد كانت أفراد متفقة
الحقيقة فإذا سئلت بـ " ما " عن أحد أفراد النوع ، أو عن جملة منها
كان الجواب بالنوع ، فمثلا إذا قيل : " ما على " ؟ كان الجواب " إنسان "

وكذلك إذا قيل : " ما محمد وعلى وعمر وزيد " ؟ كان الجواب بالنوع أيضا وهو " إنسان " .

وهنا يظهر الفرق واضحا بين النوع والجنس فقد رأينا هنا أننا لو سألنا عن أحد أفراد النوع كان الجواب بالنوع ، أما الجنس فإننا لو سألنا عن أفراد ، ، وقلنا : ما الإنسان ؟ كان الجواب بالحد أى بالتعريف فنقول : " حيوان ناطق " .

أقسام النوع :

للنوع قسمان : حقيقى وإضافى .

أ - الحقيقى : هو الكلى المقول على كثيرين متفقيين فى الحقيقة واقع فى جواب ما هو وقد سبق الحديث عنه .

ب - الإضافى : هو الكلى المقول على كثيرين متفقيين فى الحقيقة أو مختلفين فيها واقع فى جواب ما هو والمندرج تحت جنس أعم منه : مثل الإنسان بالنسبة للحيوان والحيوان بالنسبة للنامى والنامى بالنسبة للجسم مثلا ، فالنامى مثلا يندرج تحته الحيوان والنبات وهما غير متفقيين فى الحقيقة لكن النامى اعتبر نوعا بإضافته إلى الجسم الذى يشمل الجسم النامى والجسم غير النامى فهو نوع بإضافته إلى ما فوقه إذ يعتبر نوعا منه وهو فى الحقيقة

ليس نوعا بل جنسا .

وقد يعرف الإضافى بتعريف آخر فيقال : هو الكلى الذى إذا
سئل عنه وعن غيره بصيغة ما هو كان الجواب بالجنس ، فمثلا
لو قلنا ما هو الحيوان والنبات ؟ كان الجواب " نام " فإن الحيوان
نوع إضافى لأنه قد سئل عنه وعن غيره وهو النبات بصيغة ما هو
وكان الجواب بالجنس وهو الناس .

أقسام النوع الحقيقى :

١ - نوع منفرد : وهو ما لم يندرج تحت جنس واندرجت تحته أفراد
مثل " النقطة " و " العقل " على القول بأنهما لا جنس لهما
وأن تحت كل منهما أفراد متفقى الحقيقة .

٢ - نوع غير منفرد : وهو ما اندرج تحت جنس واندرجت تحته أفراد
متفقى الحقيقة مثل إنسان فإنه يندرج تحت الحيوان وتندرج
تحت أفراد متفقة الحقيقة هي محمد وعلى وزيد وعمرو . الخ .

أقسام النوع الإضافى :

١ - نوع عال : وهو ما اندرج تحت الجنس العالى واندرج تحته
أنواع إضافية مثل الجسم فإنه تحت الجوهر كما تندرج تحته
هو أنواع إضافية هي : الجماد والنبات والحيوان .

٢ - نوع سافل : وهو ما اندرج تحت جنس واندراج تحته أفراد

مثل الإنسان فإنه يندرج تحت الحيوان وتندرج تحته أفراد

كزبد وعمر ويكر ومحمد .

٣ - نوع متوسط : وهو ما اندرج تحت جنس غير عال واندراج تحته

أنواع إضافية مثل النامى فإنه يندرج تحت جسم ويندرج تحته

النبات والحيوان .

ثالثا : الفصل

ويعرف بأنه : الكلى المقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة
فى جواب أى شىء هو فى ذاته مثل ناطق بالنسبة للإنسان
وصاهل بالنسبة للفرس . فإذا تأملنا مثلا فى كلمة ناطق نجد
أنها تصدق على محمد وعلى بكر وفاطمة وكلها متفقة فى الحقيقة
النوعية وإذا سألنا عما يميز الإنسان وقلنا أى شىء يميز الإنسان
فى ذاته عما يشاركه فى الحيوانية يكون الجواب بالناطق وهذا
يسمى بالفصل عند المناطق .

إخراج المحترزات :

" كلى مقول على كثيرين " جنس فى التعريف يشمل باقى الكليات
الخمس .
" متفقين فى الحقيقة " يخرج به الجنس والعرض العام لأن كلا
منهما صادق على كثيرين مختلفين فى الحقيقة .
" فى جواب " يخرج به العرض العام لأنه لا يقع فى جواب أصلا .
" فى جواب أى شىء هو فى ذاته " يخرج به النوع فإنه واقع
فى جواب ما هو ويخرج أيضا الخاصة فإنها فى جواب أى شىء هو فى
عرضه لا فى ذاته كالفصل .

الفرق بين الفصل والجنس :

الجنس والفصل كل منهما جزء الماهية ذلك لأننا نعرف الإنسان الذى هو تمام الماهية بأنه " حيوان ناطق " ، فحيوان جنس وهى جزء الماهية لكن الجنس أعم من الفصل ، لأن الجنس تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها .

فحيوان فى مثالنا هذا تمام المشترك بين الإنسان وبين غيره من أفراد الحيوان كالأسد والفيل والفيلسوف بمعنى أن صفة الحيوانية تشمل الجميع ، فهم جميعا مشتركون فيها فهو "الجنس" ويقع جوابا عنها جميعا ، فإذا قلت ما الإنسان والأسد والفيل كان الجواب حيوان وهذا هو معنى تمام المشترك الذى يعنيه المناطق .

إذن فالجنس هو تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها والفصل لا يكون كذلك .

فإن " ناطق بمعنى مفكر " لا يشترك فيها الحيوان مع الإنسان وكون الفصل ليس تمام المشترك يصدق بصورتين :

١ — ألا يقع فيه اشتراك أصلا ، كالناطق ، فإنه خاص

بالإنسان لا يتمدها إلى غيره .

٢ — أن يقع فيه اشتراك بين ماهية وأخرى لكنه لا يكون

تمام المشترك مثل نام بالنسبة إلى الإنسان والأسد

مثلا ، فإنهما مشتركان في النمو لكن نام ليس

تمام المشترك بينهما ،

فإذا سئلت عن الإنسان والأسد فأنك لا تستطيع أن

تجيب عنهما بنام .

إذن فالجنس والفصل وإن اشتركا في أن كلا منهما

جزء الماهية إلا أن الجنس أعم من الفصل . ولذلك

كان الفصل هو المميز للماهية عما عداها .

تقسيمات الفصل :

للفصل تقسيمان باعتبارين مختلفين ، تقسيم باعتبار تمييزه الماهية ، وتقسم آخر باعتبار ما ينسب إليه من جنس أو نوع .

أولا : تقسيم الفصل باعتبار تمييزه الماهية :

ينقسم الفصل باعتبار تمييزه الماهية عن كل ماعداها أو عن بعض ماعداها إلى قسمين :

١ - فصل قريب وهو ما يميز الماهية عما يشاركها في جنسها القريب أو بمعنى آخر هو ما يميز الماهية عن جميع ماعداها مثل كلمة "ناطق" بالنسبة للإنسان فإنها تميز ماهية الإنسان عما يشاركها في جنسها القريب وهو "الحيوان" كما أنها تميز الماهية عن كل ماعداها كالتفكير الذي يختص به الإنسان ويميز به عما سواه من سائر المخلوقات .

ب - فصل بعيد : وهو ما يميز الماهية عما يشاركها في جنسها البعيد أو بمعنى آخر هو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها لا عن كل ماعداها مثل "الحساس" بالنسبة للإنسان فإنه يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد وهو "الناس" لكنه لا يميزه عن جنسه القريب وهو الحيوان مثلا .

فكلمة "الحساس" بالنسبة للإنسان تميزه عما يشاركه في جنسه البعيد وهو الناس من نبات وغيره ، وهي كذلك تميزه عن بعض ما يشاركه لا عن كل مشارك له .

فكلمة "حساس" تميز الإنسان عن النبات والحجر ولكنها لا تميز الإنسان عن الحيوان إذ كلاهما حساس .^(١)

فهو كذلك تميز الماهية عن بعض ما يشاركها وليس كل ما يشاركها . وقد يرد هنا اعتراض مؤداه : " أن كلمة "حساس" اعتبرت هنا فصلا بعيدا مع أنها جنس أيضا لأنها تصدق على أفراد مختلفة الحقيقة كالإنسان والغزال والأسد . . . الخ فكيف يصح أن يطلق على كلمة واحدة أنها جنس وفصل ومعا .

إلا أنه يمكن أن يجاب عن هذا بأن الكليات الخمس من الأمور الاعتبارية ، ولذا يصح أن تكون كلمة "حساس" جنسا إن وقعت في جواب " ما " أو فصلا إن وقعت في جواب " أي شيء " هو في ذاته وليس هناك مانع من توارد وصفين مختلفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين .

(١) انظر : المنطق والفكر الإنساني للدكتور عبد السلام عبد ه ص ١١١ وما بعدها .

ثانيا : تقسيم الفصل باعتبار ما ينسب إليه من جنس أو نوع :

ينقسم الفصل باعتبار نسبته إلى النوع أو الجنس إلى قسمين :
أ - فصل مقوم : وهو الذى يقوم الماهية ويدخل فى قوامها ، أى
(يكون جزءا منها) أو بمعنى آخر هو ما ينسب إلى النوع ليميزه
عن غيره من المشارك له فى جنسه بالتقويم أى بدخوله فى قوامه
وحقيقته مثل " الناطق " المقوم للإنسان فإنه بالنسبة له جزء
منه وداخل فى قوامه . و " صاهل " المقوم للفرس فإن كلا من
" ناطق " و " صاهل " جزء من الإنسان والفرس يميزهما عن كل
ما شاركهما فى الحيوانية .

وسمى مقوماً لأنه داخل فى قوام الشئ وجزء منه .
ب - مفصل مقسم : وهو الذى يقسم الجنس المضاف إليه أى يجعله
ذا أقسام ، أو بمعنى آخر هو الذى يضم إلى الجنس فيقسمه إلى
الماهية وغيرها أى هو الذى ينضم إلى الجنس ليميز عنه بالتقسيم
أى بتحصيل قسم آخر مثل " الناطق " بالنسبة للحيوان ، فإنه
إذا ضم إلى الحيوان صار كالناطق قسما من أقسام الحيوان
أى صار الإنسان قسما من أقسام الحيوان .
فالناطق باعتبار علاقته بالإنسان يسمى " فصلا مقوما " لأنه

د اخل فى قوام الإنسان وجزء له ، لأن قوام الإنسان هو الحيوان الناطق
وباعتبار علاقته بالحيوان يسمى " فصلا مقسما " لأننا لو أضفنا كلمة
" ناطق " إلى " حيوان " لكان الحاصل حيوان ناطق " أى الإنسان
والإنسان نوع من أنواع الحيوان (١) .
فالفصل بالنسبة للنوع " مقوم " وبالنسبة للجنس " مقسم " .

(١) انظر : المنطق القديم للدكتور سيد عبد التواب ص ٤٤

رابعاً : الخاصة

تعرف بأنها : هي الكلى الخارج عن الماهية الخاص بها المقول على كثيرين في جواب أى شئ هو في عرضه مثل " الضاحك " و " المتعجب " و " المشرع للقوانين " و " قابل للتعليم " و " المتدين " بالنسبة للإنسان ، فإن كلا منهما كلى مقول على كثيرين هم أفراد الإنسان وليس كل منهما تمام ماهية الإنسان ، ولا جزءها بل خارجا عنها ، ولكنه مختص بها لا يتعداها إلى سواها ، ولذلك سميت بالخاصة .

إخراج المحترقات :

" كلى مقول على كثيرين " جنس في التعريف يشمل جميع الكليات " في جواب " قيد في التعريف خرج به العرض العام لأنه لا يقع فـى جواب أصلا .

" أى شئ " قيد ثان في التعريف خرج به الجنس والنوع فإنهما يقعان في جواب ماهو .

" في عرضه " خرج به الفصل فإنه يقع في جواب أى شئ هو فـى ذاته .

الفرق بين الخاصة والفصل :

الخاصة والفصل هما السيزان اللذان يميزان الماهية عن غيرها

فيهما ويتفقان في أنهما المميزان للماهية لكنهما يختلفان في أن

الفصل ذاتي والخاصة عرضي .

فما هو الفرق بينهما ؟

لقد حصر علماء المنطق هذه الفروق فيما يلي :

١- الفصل لايسأل عن سبب وجوده لأنه ذاتي لكن الخاصة يسأل

عن سبب وجودها .

فلا يصح أن يسأل لم كان الإنسان ناطقا ؟ لأن التفكير من

طبيعة الإنسان وتكوينه وما هو من الذات لايسأل عنه ، لأنه

لايسمى الإنسان إنسانا بدونه .

أما السؤال عن سبب وجود الخاصة كقولنا لم كان الإنسان ضاحكا ؟

فجائز لأن السبب في كون الإنسان ضاحكا أنه مفكر ، إذ الضحك

مظهر من مظاهر التعبير عن التفكير .

٢- الفصل لايمكن تصور الماهية بدونه ، أما الخاصة فإنه يمكن تصور

الماهية بدونها لأن الفصل ذاتي فلا تدرك الماهية بدونه

أما الخاصة فهي عرض والعرض يمكن تصور الماهية بدونه .

٣- الصفة الذاتية وهي " الفصل " حيث إنها توجد في جميع الأفراد إذ لا يوجد فرد بدونها كناطق في الإنسان ، أما الصفة العرضية " الخاصة " فليست عامة فقد توجد وقد لا توجد مثل متعلم ومشروع فهما صفتان عرضيتان قد يوجدان عند البعض ولا يوجدان عند البعض الآخر .

إذ ليس كل إنسان متعلما ومشرعاً وهذا بخلاف ناطق فإن كل إنسان لابد وأن يكون ناطقاً .

تقسيمات الخاصة :

للخاصة تقسيمان باعتبارين مختلفين أحدهما باعتبار ماهيتها والثاني باعتبار شمولها للأفراد وعدمه . وفيما يلي كل تقسيم على حدة :

أولاً : تقسيم الخاصة باعتبار ماهيتها :

تنقسم الخاصة باعتبار الماهية إلى قسمين :

- أ - نوعية : إذا كانت الماهية نوعية مثل الضاحك ، المتديس ، المشرع ، بالنسبة للإنسان .
- ب - جنسية : إذا كانت الماهية جنسية كالماشى بالنسبة للحيوان .

ثانيا : تنقسم الخاصة باعتبار شمولها للأفراد وعدم شمولها إلى قسمين أيضا :

- ١ - خاصة بالقوة : وهي ما كانت شاملة لجميع الأفراد وتسمى كذلك خاصة لازمة مثل كاتب بالقوة بالنسبة للإنسان .
- ب - خاصة بالفعل : وهي ما كانت غير شاملة للأفراد مثل كاتب بالفعل بالنسبة للإنسان وتسمى كذلك خاصة مفارقة .

خامسا : العرض العام

يعرف بأنه : هو الكلى الخارج عن الماهية المقول على أفراد كثيرين مختلفين في الحقيقة غير واقع في جواب أصلا مثل " الماشى " بالنسبة للإنسان ، فإنه كلى خارج عن ماهية الإنسان يصدق عليها وعلى غيرها من أفراد الحيوانات الأخرى كالأسد والفرس والفيل الخ ولذلك سمي عرضا عاما .

إخراج المحتزات :

" كلى مقول على كثيرين " جنس في التعريف يشمل الكليات الخمس .
" مختلفين في الحقيقة " قيد أول خرج به النوع والفصل والخاصة
" غير واقع في جواب أصلا " قيد ثان خرج به باقى الكليات .

أقسام العرض العام :

ينقسم العرض العلم إلى قسمين :

- أ - لازم : وهو ما كان بالقوة مثل المشى بالقوة بالنسبة للإنسان والحيوان .
- ب - مفارق : وهو ما كان بالفعل مثل المشى بالفعل بالنسبة للإنسان والحيوان .

ومعنى القوة : إمكان حصول الشئ* في حالة عدم وجوده
مثل كون الإنسان ماشيا ، فإن المشى ممكن بالنسبة للإنسان وإن
كان جالسا أو نائما مثلا ولكن بالقوة ، ومعنى الفعل : كون الشئ*
حاصلا ومتحققا بالفعل .

التعريف

من الباحث الهامة التي أولاها المناطق عناية فائقة واهتموا بها اهتماما كبيرا بمبحث " التعريف " وذلك لأهميته في علم المنطق إذ عن طريقه يتضح غموض الألفاظ ويزال ما بها من خفاء وتحدد معانيها تحديدا دقيقا .

وقد بينا فيما أسلفنا أن الغرض من علم المنطق هو عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر ، والفكر هو ترتيب أمور معلومة للتوصل بها إلى مجهول تصوري أو تصديقي ، وما يزيد بمبحث التعريف أهمية كونه موصلا إلى المجهول التصوري المسمى في علم المنطق بالتعريف أو القول الشارح ، وقد سبق لك أن عرفت أن مبادئ التصورات هي الكليات الخمس وأن مقاصدها هي التعريفات .

هذا بالإضافة إلى أن مبحث التعريف هذا له صلة وثيقة بمبحث التصديقات من حيث إن القضايا تتركب من الألفاظ التي هي أجزاء للقضايا التي تتركب منها الأقيسة وبذا يكون هذا المبحث قوى الصلة بمبحثي التصورات والتصديقات اللذين هما موضوع علم المنطق ومدار مباحثه .

حقيقة المعرفة :

هى ما يقتضى تصورها تصور المعرفة ، أو امتيازها عن غيرها ،
فمثلاً إذا تصور قول النحاة " اسم مرفوع مجرد عن العوامل اللفظية
غير الزائدة " تصور " المبتدأ " ، وإذا تصور قولنا " حيوان
ناطق " أدركت حقيقة " الإنسان " ، وإذا تصور قولنا " جسم صلب
يتدد بالحرارة " تصور حقيقة " المعدن " .

فالمبتدأ يسمى معرفاً ، واسم مرفوع مجرد عن العوامل اللفظية
غير الزائدة يقال له معرف وتعريف وقول شارح ، لأنه مخرج حقيقة
المبتدأ ويبينها وكذلك الإنسان معرف وحيوان ناطق معرف وتعريف
وقول شارح وهكذا يقال بالنسبة للمعدن وتعريفه .

شرح التعريف :

" ما يقتضى " أى يلزم .
" تصورها " أى إدراك معناها وفهمها والضمير فى تصورهما يعود على
الحقيقة أى حقيقة المعرفة .
" تصور المعرفة " بفتح الميم المشددة أى إدراك صورته وإدراك معناه
وفهمه .

أنواع المعارف :

يتنوع المعارف أو القول الشارح إلى :

- ١- معارف حقيقي وهو المعتبر لدى المناطق .
- ٢- معارف غير حقيقي .

وسوف نتحدث عن كل واحد منهما على حدة ، بادئنا
بالحديث عن المعارف غير الحقيقي ثم نشي بعد ذلك بالحديث عن
المعارف الحقيقي لأنه هو المعتبر عند المناطق .

١- المعارف غير الحقيقي :

هو ما يقال لإحضار صورة حاصلة من قبل ، كأن تعرف البريق
والليث بالأسد والنبر بالذهب أو تعرف الشيء بالتمثيل له أو بتقسيمه
أو بالإشارة إليه ، والغرض منه الالتفات إلى ما هو حاصل بالفعل ،
أي إطلاق اللفظ لا البحث عن كنهه وحقيقته لأنها معلومة معروفة .

أنواع المعارف غير الحقيقي :

يتنوع المعارف غير الحقيقي إلى الأنواع الآتية :

- ١- التعريف بالمثال : وهو أن تسأل عن حقيقة فتجيب عنها بمثال لها
كأن تسأل مثلاً عن الفاعل فتجيب بأنه محمد في قولك جاء محمد
وهذا النوع من أنواع المعارف غير الحقيقية يستعمل هو وأخواته

من هذه الأنواع في خطاب من لا يعرف تعريف الفاعل في مثالنا
هذا في اصطلاح النحاة فهو يستعمل في تعليم المبتدئ .
وعيب هذا التعريف أنه ربما أوهم قصر الفاعل على " محمد "
في مثالنا هذا أو على ما هو قريب منه .

٢- التعريف اللفظي أو التعريف بالمرادف :

هو شرح اللفظ بلفظ آخر أوضح منه في الدلالة على المعنى
المراد أو بلفظ أكثر تهاولاً من اللفظ الأول مثل تعريف البر بالقمح
والحسام بالسيف والفضنفر بالأسد ، فاللفظ الثاني هنا يكون تفسيراً
للأول لذا يقال في تعريفه أنه " ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ " (١) .
وهذا النوع من أنواع التعريفات لا يفيد السامع جديداً ، وكل
الذي يفيد أن هذا اللفظ المفسر موضوع لهذا المعنى .
ففي المثال السابق يفيد أن القمح الذي هو معلوم معسوف
لدى الشخص هو بعينه البر الذي كان يجهل إطلاقه عليه .

٣- التعريف بالتقسيم :

هو توضيح اللفظ بذكر أقسامه التي يشتمل عليها ، مثل تعريف

(١) متن التهذيب للخبيري ص ٣٢ .

الكلمة بأنها اسم وفعل وحرف ، وتعريف العلم الحاد ث بأنه تصور
وتعديق .

ويعاب هذا التعريف بأنه لا يفيد جديداً ، وبأن المصروف (بتشديد
الراء المنسوبة) ربما جهل بعض أقسام المعرفة (بتشديد الراء
المفتوحة) فيكون التعريف غير جامع وحيث أنه يكون فاقداً لأحد الشروط
كما سنعرف فيما بعد .

٤- التعريف بالإشارة :

هو توضيح الشيء بالإشارة إليه ، كأن تقول لإنسان يسأل عن
الكتاب وهو لا يعرفه ، هذا هو الكتاب وأنت تشير إليه .
وهذا التعريف كالتعريف بالمثال يفيد في تعليم المبتدئ ولكنه
معيب بأنه ربما أوهم غير المراد كأن تشير إلى محل المعرفة فتوهم
السائل أن المحل هو المعرفة ، كما أنه قد يوهم قصد المعرفة على
المشار إليه فقط فيكون غير جامع .

٢- المعرفة الحقيقية :

يعرف بأنه ما يقال على الشيء لإفادة تصور بالكنه ، أو بما
يميزه عن جميع ما عداه ، مثل تعريف الإنسان بأنه " حيوان ناطق " .
وتعريفه بأنه " حيوان ضاحك " .

شرح التعريف :

- " ما " أى معلوم تصورى مفردا كان أو مركبا .
- " يقال " أى يحمل حمل مواطأة ، والغرض من الحمل أحد أمرين :
- ١- إفادة تصور الموضوع وهو المقصود فى باب التصورات . مثال ذلك الإنسان "حيوان ناطق " فقد حملنا "الحيوان الناطق" على الإنسان لإفادة تصويره بكنهه فى ذهن السامع ، وإذا قلنا مثلا : " الإنسان ضاحك " تكون قد حملنا فى هذا المثال "الضاحك" لتصوير الإنسان بشئ مميز له عن جميع ما عداه وهو الخاصة .
- ٢- وأما التصديق بحال الموضوع وهو المقصود فى باب التصديقات مثل "محمد فاهم" فهذا لم يحمل يقصد منه التصديق بحال محمد وهو اتصافه بالفهم ، ويسمى الحمل الأول حمل مواطأة وهو حمل ظاهرى أى أنه حمل بحسب الصورة والحقيقة أنه ليس هناك حمل وهذا الحمل هو على معنى أى التفسيرية لا على الأفراد بخلاف
- الثنائى .
- " لإفادة تصويره " أى لتحصيل صورته فى الذهن . لأن التصور هو حصول صورة الشئ فى الذهن .
- " الكنه " هو الحقيقة والتصور بالكنه لا يكون إلا بجميع الذاتيات للشئ .

أى لا يكون إلا بالحد التام المشتغل على جميع الذاتيات .
" المميز عن جميع ماعداء " يشمل الفصل القريب وحده أو الخاصة الشاملة
لجميع أفراد المساوية .

إخراج المحترزات :

" ما يقال " جنس في التعريف يشمل المحمولات من تصور أو تعدد يسبق
" لإفادة تصوره بالكنه " . . الخ التعريف ، قيد يخرج ما يأتي :
١- الحمل في التصديقات .

٢- الحمل في التصورات وهو الحمل الذي لم يكن لإفادة تصوره بأحد
الوجهين المذكورين بأن كان مميزا له عن بعض ماعداء كالتعريف
بالأعم من الشيء أو بالأخص منه .

٣- ما لا يفيد تصورا أصلا كالتعريف بالأخص أو المساوى له في المعرفة
أو المبين كما سيأتي .

تقسيمات المعرفة الحقيقية :

ينقسم التعريف باعتبارين مختلفين :

١- باعتبار العلم بوجود المعرفة وعدم العلم به وهو بهذا الاعتبار

ينقسم إلى قسمين :

١ - تعريف اسمي ب - تعريف حقيقي

٢ - باعتبار ما يتركب منه وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى أربعة أقسام :

أ - حد تام ب - حد ناقص

ج - رسم تام د - رسم ناقص

١ - تقسيم التعريف الحقيقي باعتبار العلم بوجود المعرف وعدم العلم

بـه :

أ - التعريف الاسمي : وهو ما كان لبيان حقيقة شئ لا يعلم وجوده

في الخارج ، وذلك شامل لأمرين :

- أن تكون موجودة بالفعل ولم يعلم حقيقتها مثل الروح ، الهوليس ،

العقل .

- ألا تكون موجودة أصلاً مثل تعريف العنقا ، أو تعريف القول وغيرها

من الأشياء التي لم يعلم وجودها ، ومن هذا القبيل أيضاً

التعريفات الجديدة للمصطلحات العلمية الجديدة وتعريفات

العلوم للبيئة ثمين قبل العلم بمسائلها .

ب - التعريف الحقيقي : وهو ما كان لبيان حقيقة شئ له أفراد موجودة

في الخارج مثل تعريف الإنسان مثلاً .

وهذا النوع شامل لتعريفات العلوم التي علمت وحددت مسائلها

كعلم النحو والمنطق والبلاغة وغيرها من العلوم المحددة للمسائل .

٢- تقسيم التعريف الحقيقي باعتبار ما يتركب منه :

ينقسم التعريف الحقيقي باعتبار ما يتركب منه إلى حد و رسم وكل منهما ينقسم إلى تام و ناقص فتكون أقسام التعريف الحقيقي بالنظر إلى ما يتركب منه أربعة أقسام :

١- الحد : هو ما كان بالذاتيات ، أو ما كان المميز فيه ذاتيا ، وهو ينقسم إلى قسمين :

١- حد تام :

وهو ما كان بالجنس والفصل القريبين وتقدم فيه الجنس على الفصل . مثل تعريف الإنسان بأنه " حيوان ناطق " وتعريف الفرس بأنه " حيوان صاهل " وسمى بالحد التام لأن الحد في اللغة المنع وهو مانع من دخول غير المعروف في التعريف . وأما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه وتقدم الجنس فيه على الفصل .

ب- حد ناقص :

وهو ما كان بالجنس البعيد مع الفصل القريب كتعريف الإنسان بأنه " جسم ناطق " أو بالفصل وحده كتعريف الإنسان بأنه " ناطق " أو بالجنس والفصل القريبين ولكن تقدم فيه الفصل على الجنس . مثل تعريف الإنسان بأنه " ناطق حيوان " . وسمى بالحد الناقص

لأنه مانع من دخول غير المعروف في التعريف وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه .

٢- الرسم : هو ما كان بالعرضيات أو ما كان المميز فيه عرضيا . وهو ينقسم إلى قسمين :

أ - رسم تام :

وهو ما كان بالجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة مثل تعريف الإنسان بأنه "حيوان يتعلم الصنائع" ويشترط فيه تقدم الجنس على الخاصة . وسمى رسما لأن الرسم معناه "الأثر" ولا شك أن الخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها . وأما كونه تاما فلمشابهته للحد التام حيث إنه التام ذكر فيه الجنس القريب وقيد بالخاصة وهي هنا كالفصل في الحد ثم اشترط فيه تقدم الجنس على الخاصة .

ب - الرسم الناقص :

هو ما كان بالجنس البعيد والخاصة الشاملة اللازمة ، مثل تعريف الإنسان بأنه "جسم يتعلم الصنائع" أو "جسم ضاحك" ، أو ما كان بالخاصة الشاملة اللازمة وحدها مثل تعريف الإنسان بأنه "ضاحك" فقط أو ما كان بالجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة ثم قدمت فيه الخاصة على الجنس مثل تعريف الإنسان بأنه "يتعلم الصنائع حيوان" أو "واضح القوانين حيوان" .

وسمى رسماً لأن الرسم هو "الأثر" ولا شك أن الخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها ، وأما كونه ناقصاً فلمعدم ذكر أجزاء الرسم التام فيه .

ما الذى يدخل فى التعريف من الكليات الخمس ؟
من خلال تقسيم التعريف الحقيقى يتضح أن الذى يدخل فى التعريف من الكليات الخمس هو :

١- الجنس سواء أكان قريباً أم بعيداً .

٢- الفصل القريب فقط .

٣- الخاصة الشاملة فقط .

أما ما لا يدخل فى التعريف من الكليات الخمس فهو :

١- النوع : لأن النوع هو الحقيقة المعروفة فلا يكون معرفاً لأن الشيء لا يعرف بنفسه .

٢- العرض العام : وذلك لأنه عام فلا يميز الماهية عن غيرها ولذلك فإنه لا يقع وحده معرفاً أصلاً ، وقد ينضم إلى الحد أو الرسم فلا يكون له أثر فيها فإذا وقع مع الفصل كتعريف الإنسان بأنه " ناطق مائى " كان من قبيل الحد الناقص لأن التعريف بالفصل وحده ناقص فالعرض العام إذن لم يكن له أثر . وكذلك لو انضم إلى الخاصة كتعريف الإنسان بأنه " ضاحك مائى " فإنه

يكون من قبيل الرسم الناقص فالعرض كذلك لم يؤثر حتى الخاصة
وهي مميز عرضي لو انضمت إلى الفصل وهو مميز ذاتي لا يؤثر ولو كان
التعريف كذلك من قبيل الحد الناقص كتعريف الإنسان بأنفسه
" ناطق ماش " .

شروط التعريف

للتعاريف شروط بالنظر إلى معناها ، وشروط بالنظر إلى لفظها
وأما ما يشترط فيها بالنظر إلى معناها فشرطان :
١- أن يكون التعريف جامعاً ، أى شاملاً لجميع أفراد المَعْرِفِ كلها
فلا يخرج عنه شئ منها ، مثل تعريف الإنسان بأنه " حيوان
ناطق " فهذا التعريف جامع لأفراد المَعْرِفِ وهو الإنسان بمعنى
أنه لا يمكن أن يخرج شئ من أفراد الإنسان عن هذا التعريف ،
ومثل تعريف الفعل بأنه " كلمة دلّت على معنى في نفسها " ~~فإن~~
واقترنت بزمن " فهذا التعريف شامل لجميع أفراد الفعل سواء
أكان الماضي أم المضارع أم الأمر .
فإذا كان التعريف أخص من المَعْرِفِ فإنه حينئذ لا يكون جامعاً
مثل تعريف الحيوان بأنه " جسم ناطق " فهذا التعريف لا يصح
لأنه غير جامع لأفراد الحيوان كلها إذ يخرج عنه الغزال والفرس
والجمل وغيرها ، ومثل تعريف الفعل بأنه " كلمة دلّت على معنى
في نفسها واقترنت بالزمن الماضي " فلا يصح هذا تعريفاً
للفعل لأنه ليس شاملاً لكل أفراد من المضارع والأمر حيث إنه
يشتمل فقط على الفعل الماضي .

٢- أن يكون التعريف مانعا ، بحيث لا يدخل فيها التعريف مالم يـ
من أفراد المعرف مثل تعريف الاسم بأنه " كلمة دلت على معنى
في نفسها ولم تقترن بزمن " وتعريف الفاعل بأنه " اسم مرفوع
تقدمه فعل أو شبهه " وتعريف المعدن بأنه " جسم صلب يتعد
بالحرارة " فهذه التعاريف كلها مانعة لأنه بواسطتها لا يمكن
أن يدخل في التعريف مالم يـ من أفراد المعرف فلا يدخل
الفعل ولا الحرف في تعريف الاسم ، كما لا يدخل المفعول
والحال والتبميز في تعريف الفاعل ، كما لا يدخل الخشب
ولا غيره في تعريف المعدن .

فإذا كان التعريف " أعم " من المعرف فإنه يكون باطلا لأنه
لا يمنع غير أفراد المعرف من الدخول في المعرف فلا يميزه عن غيره
فإذا عرفنا الاسم في المثال السابق بأنه " كلمة دلت على معنى في
نفسها " فإنه لا يميز الفعل من الاسم لأن كلا منهما كلمة دلت على
معنى في نفسها لكن الاسم لم يقترن بأحد الأزمنة في حين أن الفعل
يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

فالشرطان اللذان لا بد منهما للتعريف باعتبار معناه هما :

- ١- أن يكون التعريف جامعاً .
- ٢- أن يكون التعريف مانعاً .

وجميعها المناطق يعبرون عن الجمع بـ "الانعكاس" وعن المنع بـ "الاطراد" فيشترون في التعريف أن يكون "منعكسا مطردا" أى جامعا مانعا .

ومعنى اطراد التعريف: أنه كلما وجد التعريف وجد المَعْرِف وهذا لا يتأتى بالتعريف بالمباين أو بالأعم .

ومعنى انعكاسه : أنه كلما انتفى التعريف انتفى المَعْرِف ، وهذا لا يتأتى إذا كان التعريف بالأخص إذ قد ينتفى التعريف ولا ينتفى المَعْرِف .

ويلزم على هذين الشرطين الواجبين للتعريف باعتبار معناه "الجمع والمنع" أنه لا يجوز التعريف بثلاثة أشياء :

- ١- التعريف بالأعم من الماهية المعروفة ، لأنه لا يميز الماهية عن جميع ما عداها لأن التعريف بالأعم يكون شاملا للمعروف وغيره فلا يميزه عن جميع ما عداه كتعريف الإنسان بأنه "حيوان" فلا يكون التعريف مانعا لصدقه على الفرس والغزال والأسد . . . الخ ، وتعريف القمح بأنه "نبات" ، وتعريف المبتدأ بأنه "اسم مرفوع" فإن التعريف يكون فاسدا ، لعدم مساواته للماهية المعروفة .
- ٢- التعريف بالأخص من الماهية المعروفة ، لأنه لا يكون شاملا لأفرادها لأن معنى كون التعريف أخصراً أن ما يصدق عليه من

الأفراد أقل مما يصدق عليه المَعْرِف فلا يكون جامعاً كتعريف المثلث بأنه "سطح مستو محدود بثلاثة خطوط مستقيمة متساوية" ، فإن هذا التعريف تعريف بالأخص لأنه غير جامع ، إذ إنه لا يشمل أفراد المثلث من المختلف الأضلاع أو المتساوي الساقين ... الخ ، وكذا إذا عرفنا الحيوان بأنه "جسم ناطق" فهذا تعريف بالأخص ، لأنه غير جامع لأفراد الحيوان إذ يخرج عنه بقية أفراد الحيوان ، من الفرس والغزال والأسد ... الخ ، فلا يصح هذا التعريف لعدم المساواة بين التعريف والمعرف .

٣- التعريف بالمباين للماهية المعرفة ، لأن المباين للماهية لا يعرفها لعدم الصدق من الجانبين فلا يكون التعريف جامعاً ولا مانعاً ولا متناولاً لفرد من أفراد المَعْرِف مثل تعريف الخشب بأنه "جسم يتعدد بالحرارة" والإنسان بأنه "حيوان صاهل" .

شروط التعريف بالنظر إلى لفظه

يشترط في التعريف بالنظر إلى لفظه الآتي :

- ١- أن يكون التعريف أوضح من المعروف ، لأن الغرض من التعريف هو الوصول إلى فهم المعروف فإذا كان التعريف مساويا للمعرف في الخفاء مثل تعريف المتحرك بأنه " ما ليس يساكن " أو أخفى منه مثل تعريف النار بأنها " جسم يشبه النفس في اللطافة " فإن الغرض من التعريف لا يتحقق .
وهذا الشرط يترتب عليه :

- أ - عدم جواز التعريف بالمساوي في الوضع .
- ب - عدم جواز التعريف بالأخفى مثل تعريف النار بأنها جسم كالنفس في اللطافة إذ النفس أخفى وأشد غموضا من النار في المعرفة لعدم الإحساس بالنفس والإحساس بالنار .
- ٢- أن يكون التعريف خاليا عن المجاز بدون قرينة .
والمراد بالقرينة هنا : القرينة التي تعين المعنى المراد لقرينة المجاز الأصلية التي هي المانعة من إرادة المعنى الحقيقي .
مثال ذلك لو عرفت البليد بأنه " حمار " دون قرينة توضح المراد فإن التعريف يكون باطلا لأنه لم يوضح المعروف كما أنه لم يبين

حقيقته • فلو عرفت البليد بأنه " حمار يمسك القلم " أو " حمار لا يعنى ما يقوله من كلام " فإن القرينة هي التي نحدد المراد هنا وتصحيح التعريف لتوضيحها المعنى المراد •

لذلك يتضح أن التعريف الخالي من القرينة التي نحدد المراد يكون باطلا فاسدا أما إذا وجدت قرينة تبين المراد فإن التعريف يكون صحيحا •

وإذا وجدت القرينة المعينة المانعة كفت للمجاز والتعريف بخلاف القرينة المانعة وحدها لأن البيانين يقولون (كل قرينة معينة مانعة ولا عكس) فقولك رأيت أسدا بيده سيف قرينة تعين المعنى المراد وهو الرجل الشجاع وتمنع من إرادة المعنى الحقيقي وهو الأسد المعسوف •

أما لو أردت تعريف العالم بقولك هو " بحر يحافظ على الصلوات " فهذا التعريف لا يصح لأنه تعريف اشتمل على المجاز وبمعنى قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ولكنها لاتعين المراد وهو " العالم " لذلك كان تعريفا فاسدا ، أما لو زدت فقلت في تعريف العالم هو " بحر يحافظ على الصلوات ويوضح الأحكام الشرعية " كانت هذه الزيادة قرينة معينة توضح أن المراد بالبحر هو العالم وعندئذ يصح التعريف •

٣- أن يكون التعريف خاليا من المشترك اللفظي . فإذا كان فـسـي
التعريف لفظ مشترك يصلح لمعان متعددة فلا بد من قرينة تعين
المراد من اللفظ فإذا لم توجد قرينة تحدد المراد من اللفظ
فإن التعريف يكون باطلا لأن المعنى المراد من هذه المعاني
الكثيرة من اللفظ لا يكون معلوما فلا يحصل الغرض من
التعريف وهو توضيح المعنى المراد .
مثال ذلك : لو عرفت الجاسوس بأنه " عين " دون أن نوضح المراد
منها فإن التعريف يكون فاسدا ، ذلك لأن العين لفظ مشترك
يطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى الذهب وعلى
الفضة وعلى الشمس بقدر ما تطلق على الجاسوس فلو عرفت
الجاسوس بأنه عين فقط ضل السامع في تعيين المراد به من
الجاسوس والعين الباصرة وعين الماء ولم يتبين المراد .
فلو حددت المعنى بأن قلت هو عين ينقل الكلام صح
التعريف لأن المراد حينئذ يكون قد تبين .
هذا إذا لم يصح إرادة المعاني كلها للفظ المشترك ،
وإلا كان التعريف صحيحا حتى مع عدم وجود القرينة كما لو عرفت
القضية بأنها " قول يحتل الصدق والكذب لذاته " فهذا

التعريف صحيح مع اشتغاله على لفظ مشترك هو " قول " فإنه مشترك بين القول الملفوظ والقول المعقول ، ولا قرينة هنا تبين المراد منهما ومع ذلك فالتعريف صحيح لأنه يصح أن يراد كل من المعنيين ولا مانع من هذا .

٤- أن يكون التعريف خاليا من الدور ، ومعنى الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء ، وهو هنا توقف كل من التعريف والمعرف على الآخر ، مثال ذلك لو عرفت الشمس بأنها " كوكب نهاري مضي " فإن هذا التعريف فاسد لاشتغاله على الدور وذلك لأن معرفة الشمس تتوقف على تعريفها ، ومن أجزاء التعريف قولنا " نهاري " والنهار تتوقف معرفته على معرفة الشمس إذ هو من طلوع الشمس إلى غروبها كما يقول علماء الجغرافيا ، إذاً فقد توقف المعرف وهو " الشمس " على التعريف ، وتوقف التعريف وهو " كوكب نهاري مضي " على المعرف وهو " الشمس " وهذا هو الدور ومن ثم كان التعريف فاسداً .

٥- أن يكون التعريف خاليا من ذكر الأحكام فيه ، لأن التعريف إما حد أو رسم فالحد يكون بالذاتيات وهي أجزاء الماهية والأحكام خارجة عن الماهية فلا تدخل في الحدود وأما في الرسم فلائح الحكم على الشيء فسر عن تصويره ، وتصور المعرف إنما يكون

بالتعريف ، فإذا ذكر الحكم وجعل جزءاً من التعريف فقد حكمنا على المعرف قبل تصوره فيكون حكماً مُلغىً وينبني على هذا ألا تدخل الأحكام في الرسوم أيضاً . مثال ذلك تعريف الفاعل بأنه " اسم مرفوع تقدمه فعل أو شبهه " وتعريف الحال بأنه " وصف فضلة منتصب " ، فجعل الرفع جزءاً من الفاعل وجعل النصب جزءاً من تعريف الحال خطأ يبطل التعريف أما لو جعلناها خارجين عن أجزاء التعريف فإن التعريفين يكونان صحيحين وذلك أجاب النحاة عن هذين التعريفين .

٦- أن يكون التعريف خالياً من كلمة " أو " التي للشك أو الإيهام لأن الغرض من التعريف حصول المعرفة وفهم المعرف ومع الشك أو الإيهام يفوت هذا الغرض ، مثل تعريف النقطة بأنها نهاية الخط أو جوهر غير قابل للقسمة . أما إذا كانت " أو " للتقسيم فإنها تجوز في الرسوم دون الحدود مثل العلم الحاد إما تصور أو تصديق ، وذلك لأن المميز في الرسم الخاصة ، وفي الحد الفصل ويستحيل أن يكون للتنوع الواحد فصلان على سبيل البدلية بخلاف الخاصتين فإنه يجوز أن يكون للتنوع الواحد خواص متعددة على سبيل البدل ، ولذلك جازت " أو " التي للتقسيم في الرسوم دون الحدود .

والخلاصة أن هناك أموراً تؤدي إلى وجود خلل في التعريف

يمكن حصرها فيما يلي :

- ١- أن يكون التعريف أخص من المعروف .
- ٢- أن يكون التعريف أعم من المعروف .
- ٣- أن يكون التعريف أخفى من المعروف .
- ٤- أن يكون التعريف مشتملاً على الدور .
- ٥- أن يكون التعريف مشتملاً على مشترك لفظي بدون قرينة .
- ٦- أن يكون التعريف مشتملاً على المجاز الخالي من القرينة النصية
تعيين المراد .
- ٧- أن يكون التعريف مشتملاً على غريب لم يظهر معناه أو تكرار
أو التباس .
- ٨- أن يكون التعريف مشتملاً على حكم هو جزء من التعريف .
- ٩- أن يكون التعريف مشتملاً على "أو" التي هي للشك أو الإبهام .
- ١٠- ألا يعرف الشيء بنفسه .
- ١١- ألا يكون التعريف مشتملاً على الألفاظ السالبة متى أمكن أن تكون
هناك ألفاظ موجبة .
- ١٢- ألا يكون التعريف بالمتضايين مثل تعريف الزوجة بأنها مالهها
زوج وتعريف الزوج بأنه ماله زوجة .
- ١٣- ألا يكون التعريف غامض العبارة متى أمكن توضيحها .